خبراء يطالبون بتفعيل سياسات الاصلاح الاقتصادي مع تشكيل الحكومة الجديدة

2

مشروع قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق لعام 2011

10

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1999) السنة الثامنة -الثلاثاء (28) كانون الاول 2010

هل نحن بحاجة الى فكر اقتصادي تنموي يعتمد الامكانات الذاتية؟

الاقتصادي | العدد (1999) السنة الثامنة -الثلاثاء (28) كانون الاول 2010

خبراء يطالبون بتفعيل سياسات الاصلاح الاقتصادي مع تشكيل الحكومة الجديدة

من أبجديات العمل الحكومي لأية دولة خاصة الدولة المتقدمة والناهضة التي تصنف من دول العالم الثالث التي تمتلك موارد بشرية كبيرة ان تضع في اولويات اجندات حكوماتها خططا استراتيجية بعضها قد يمتد من اربع الى ست سنوات، وهذه الخطط تسمى قصيرة المدى والاخرى منها يوضع لها مديات زمنية طويلة تصل الى عشرين سنة تحت مسمى بعيدة المدى مستندة على محاور عدة تفرضها مصلحة البلد الرئيسة وحاجة المواطن في جوانب عدة منها قطاعات الصحة والتعليم والسكن والخدمات البلدية وغيرها،فضلا عن تفعيل السياسات الاقتصادية وتنمية الموارد الزراعية اضافة الى الخطوط التنموية الاخرى.

بغداد / المدى الاقتصادي

الخبير الاقتصادي نور البغدادي دعا الحكومة الجديدة اعتماد خطط محكمة ذات اولويات محددة تخضع لمخطط زمني واضح من اجل النهوض بالواقع المعيشي والخدمي للمواطن، فضلا عن سعي تلك الخطط لواقع البلد العمراني والاقتصادي،عبر الاستفادة من تجربته السابقة التي القت بظلالها على الواقع العام نتيجة عدم اعتمادها على اية خطط آنية او ستراتيجية.

واشار الى العشوائية التي طغت على الجانب المالي وفوضوية التخصيصات المالية التي صرفت لمشاريع صغيرة لا ترتقي الى مستوى المشاريع الكبرى،ومنها مشروع ١٠×١٠ السكني الذي قدمته امانة بغداد الذي يعد من المشاريع الستراتيجية المميزة في جوانبه الخدمية والاستثمارية مما يؤشر على وجود خطط ستراتيجية لتطوير العاصمة بغداد انطلاقا من قوة هذا المشروع وبعده الستراتيجي، وقال البغدادي: ندعو الحكومة ايضاً الى الاهتمام بالقطاعات الاخرى كالطرق والموانئ والنقل والاستثمار، الى جانب دعم القطاع الخاص وتطوير المؤسسات التعليمية والتربوية،فضلا عن اهمية وضرورة اعادة النظر بالخطط الصناعية والزراعية في البلاد والتي وصلت في المرحلة السابقة الى مستوى كارثي،وصحيح نحن نرى ان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في امتحان حقيقي فرضته تداعيات المرحلة السابقة ما يجعل من ستراتيجية الدولة ضرورة قصوى للنهوض بواقع البلد على ان تدعم هذه الخطة بحزمة من المستشارين المتميزين بخبراتهم ومهنيتهم بمختلف الاختصاصات وولائهم للعراق كله مع اهمية اختيار الاماكن الصحيحة لتنفيذ المشاريع الستراتيجية الكبرى والتي لابد ان يلمس المواطن وجودها وتأثيرها الحقيقي على الواقع المعيشي والخدمي،كما لايمكن اغفال ضرورة اخرى تتمثل في تطوير اداء الامانة العامة لمجلس الوزراء لانها المحرك الحقيقي لتنفيذ الخطط الستراتيجية والموجه لجميع مؤسسات الدولة، وهو الطريق الوحيد والصحيح للعمل المخلص خدمة للوطن والشعب.

فيما قال الدكتور اسامة العبيدي استاذ الاقتصاد في جامعة العلوم الاسلامية: بعد سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ تفاقم عدد من المشكلات الاقتصادية، كالبطالة والتضخم والديون وانهيار البنية التحتية والفساد المالي والاداري وغيرها من المشكلات،وهنا اصبح لزاما على الحكومة الجديدة ان تضع الحلول لجميع تلك المشكلات مع ما تواجهه من مهام في تحقيق الاستقرار السياسي والامني ومعالجة ضعف الجهاز الاداري الحكومي.

واضاف العبيدي: إن الاصلاح الاداري الذي يعد ضروريا جدا في العراق لا يمكن ان يتم خلال فترة قصيره نسبيا، بل يتطلب عدداً من السنوات والكثير من الجهود المضنية التي يجب ان تبذل والاجراءات التي قد تكون صعبة على الشرائح الاجتماعية الاكثر فقرا في المجتمع العراقي،ولكن في اي حال من الاحوال فان دراسة جميع المشكلات الاقتصادية بصورة متأنية ومن ثم وضع الحلول الفعالة تلتقي مع وضع الخطط التنموية قصيرة او متوسطة المدى او طويلة المدى التي كما اسلفنا تكابدها الشريحة الاكثر فقرا في المجتمع لان نتائجها ستكون على المدى البعيد،والتي من المهم تزامنها مع تفعيل السياسات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق نمو اقتصادي يعتمد التطور في القطاعات الزراعية على وجه التحديد والقطاعات الصناعية والسياحية والخدمية وغيرها على وجه أعم.

وتابع: ان من اهم معوقات نمو الاقتصاد العراقي خلال الاعوام الخمسة والعشرين الماضية هو ضعف استخدام القائمين على السياسة المالية في العراق اية معالجات واقعية للمشكلات التي تراكمت مع مرور الزمن،اذ لا يعود السبب في ذلك الى عدم قدرة المتخصصين في ايجاد تلك الحلول وانما نتيجة للقرار السياسي الذي اصر في وقتها على التطبيقات الخاطئة للسياسات الاقتصادية التي ادت الى انهيار البنية التحتية بالكامل من طرق مواصلات ووسائل اتصال وطاقة كهربائية وتقنيات الانتاج وغيرها والتي تعدعاملا اساسيا لتحقيق التطور الاقتصادي.

وقال: ان العراق برغم افتقاره حاليا الى مؤشر دقيق للتنمية تضع وزارة التخطيط في خطة التنمية الخمسية التي اقترحتها رقما تقريبيا لهذا المؤشر يبلغ تسعة ونصف في المئة، ورجحت ان يحقق العراق هذه النسبة بعد خمس سنوات في حال نجاح الخطة، ونمو القطاعات الاقتصادية العراقية التي تعاني حاليا من تراجع كبير في مستوياتها العامة.

حق الرد:

تلقى الملحق الاقتصادي رداً توضيحياً من الجهاز المركزي للاحصاء على مقالة الكاتب حسين علي الحمداني الموسومة (التعداد ومحنة التأجيل المتكرر)، وإذ نثمن هذا التفاعل مع ما ينشر على صدر صفحات (المدى الاقتصادي)، وعملا بحرية النشر نعرض نص الرد كاملا:

وزارة التخطيط
الجهاز المركزي للاحصاء
الى/ جريدة المدى

إشارة الى ما نشر في الملحق الاقتصادي الصادر في ١٤/ ١٢/ ٢٠١٠ على الصفحة الحادية عشرة منه مقالا تحت عنوان (التعداد ومحنة التأجيل المتكرر) وفي الوقت الذي نثمن فيه اهتمامات الكاتب حسين علي الحمداني في تقدير حجم العمل المنجز من قبل الجهاز المركزي للاحصاء والجهات المساندة له نود الاشارة الى ان التعداد لا ينبغي ان يتضمن تفاصيل كثيرة لان المسموح بالعينة توفر هذه التفاصيل كما ان موضوع عدد الشوارع على مستوى المحلة الواحدة متوفر لدينا من نتائج الحصر والترقيم.

للتفضل بالعلم مع التقدير
د. مهدي محسن العلاق
رئيس الجهاز المركزي للاحصاء

مسؤول لـ(المدى الاقتصادي): تنشيط الاستثمار من اولويات الحكومات المركزية والمحلية

بابل/ إقبال محمد

قال الدكتور صلاح الكفيشي عضو هيئة استثمار بابل لـ(المدى الاقتصادي): ان المتتبع للصحف ووسائل الاعلام الاخرى يرصد الاهتمام الكبير الذي توليه للاستثمار والمشاريع الاستثمارية واعدادها وحجم تمويلاتها،ولابد ان يشعر المواطن بالغبطة والتفاؤل، ثم ما يلبث ان يتفاجئ بان اغلبها حبر على ورق، وهنا تبرز التساؤلات من المعنيٍ بالعملية الاستثمارية في البلد وبديهياً هما الحكومة ومجلس النواب اللذان اسهما في تشريع قانون الاستثمار وسعيا لتشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات (مع الحكومات المحلية) لافتاً الى اهمية التساؤل عن مستويات الانجاز للهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات.

واضاف: ان الكثيرين لا يعرفون الواجبات والمهام والاهداف التي حددها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ومستويات الانجاز خلال العامين المنصرمين، وعن دور الجهات المسؤولة والرقابية عن تقييم اداء الهيئات ومتابعة ومراقبة عملها للوقوف على الحقائق وتشخيص السلبيات والمعوقات وكم سعت لتقويم الاداء، الذي نعتقد انه ذ، اثر كبير في احداث تنمية عمرانية واقتصادية ومجتمعية وتوفير فرص العمل للمواطنين.

وأوضح ان حجم المشاريع التي اعلنت عنها الهيئة الوطنية والهيئات الاخرى ربما يأتي في اطار الدعاية والترويج وحث المستثمرين لتسريع الخطى والدخول في العملية الاستثمارية في البلد وهذا من صلب عمل الهيئات وأحد اهداف قانون الاستثمار، مشيرا الى ان المناخ الاستثماري والتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة لتذليل العقبات والتعارضات امام الفرص واستكمال موافقاتها لتنفيذها على ارض الواقع، وما التسهيلات التي وفرتها للحصول على الرخصة، والتوقيتات التي اوردها القانون لانجاز معاملة المستثمر واسباب التأخير والتلكؤ في عمل النافذة الواحدة وطرق معالجتها مع الوزارات المعنية بعرقلة انجاز الموافقات ضمن التوقيتات التي اقرها القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وايجاد ارضيات مشتركة مع هذه الجهات وكل ذلك يدخل في صلب اساسيات تحسين المناخ الاستثماري، والذي كان من المفروض ان تسعى الهيئة الوطنية وتتبناه من خلال سياسات وخطط وبرامج تضعها وتفعلها خلال الفترة المنصرمة، ولو انجزت الهيئة الوطنية بعض مما تقدم لكان لذلك الاثر الكبير في تسهيل عمل هيئات الاستثمار.

وقال: ان رفع معدلات تدفق الاستثمارات في كل القطاعات في الوقت الحاضر ربما سيأتي بمردود عكسي على العملية الاستثمارية برمتها ويقلل من مصداقية وجدية البلد في التعامل مع المستثمرين والتجربة الحالية افرزت العديد من الحالات للرخص المعطلة والمعاناة الكبيرة للمستثمرين(بسبب وزارتي المالية والبلديات وآلياتهما المعقدة والمتخلفة) مشيرا الى انه بخلاف ذلك تتطلب الحالة المزيد من الجهد والمثابرة وتبني الجهات ذات العلاقة لتسهيل الاجراءات وتعديل التعليمات واجراء الاصلاحات القانونية، وتقليص القيود والتعارضات مع قانون الاستثمار والتي تساعد على تحفيز الاستثمار وتحسين المناخ التنافسي وبالسرعة الفائقة.

واضاف: ان الاستفادة من تجارب الدول في مجال تحسين المناخ الاستثماري سيسهم بشكل كبير في دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات المتدفقة على البلد بشكل علمي ومدروس ومتوازن مع تحسن البيئة الاستثمارية. ولابد من الاشارة إلى التجربة المصرية الرائدة في هذا المجال وامكانية الاستفادة الحقيقية منها لوجود العديد من اوجه التشابه في الظروف الموضوعية وبيئة العمل في القطاع العام المصري وربما تصل حد التطابق في بعضها.

الاستفادة من تجارب الدول في مجال تحسين المناخ الاستثماري سيسهم بشكل كبير في دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات المتدفقة على البلد بشكل كبير في دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات المتدفقة على البلد بشكل علمي ومدروس ومتوازن مع تحسن البيئة الاستثمارية. ولابد من الاشارة إلى التجربة المصرية الرائدة في هذا المجال وامكانية الاستفادة الحقيقية منها لوجود العديد من اوجه التشابه في الظروف الموضوعية وبيئة العمل في القطاع العام المصري وربما تصل حد التطابق في بعضها.

واشاد بجهد الهيئة الوطنية عندما اعدت برنامجاً لتدريب الكوادر من خلال دورات تخصصية في مركز اعداد القادة التابع لوزارة الاستثمار المصرية للاستفادة من التجربة التي طورتها ونضجتها مصر خلال عقود، ولقد شارك فيها موفدون من كل الهيئات ومن شركات التأمين ومن سوق الاوراق المالية.

واشار الى وجود هدف واضح للتدريب لغرض اكتساب المهارات وتحسين مستوى الاداء لتحقيق الاهداف المثلى للهيئات، وان معرفة وتحديد احتياجات الكوادر العاملة في الهيئات للتدريب ومعرفة الاساليب والوسائل والتحقق من صلاحية المناهج التدريبية وتلبيتها لمتطلبات الهيئة، وكذلك اتباع آليات متابعة وتقييم وقياس اثر التدريب على الموظفين مباشرة او بعد حين مهم جداً.

واكد الكفيشي ان الهيئة معنية بالنظر للمستويات التعليمية والعلمية والتخصصية والاستيعابية للموظفين المتدربين ومستقبل عملهم الوظيفي، والمردود من التدريب بالقياس لكلف التدريب كلها مع امكانية تدريب مدربين من المتميزين والاستفادة منهم في فتح مركز لتدريب كوادر جديدة وكما معمول به في مصر والاردن وبلدان اخرى واعتباره نواة لتطوير كوادر الهيئات وغيرها من الدوائر والجهات ذات العلاقة وخصوصاً موضوع الاستثمار لازال جديداً على البلد، وخاصة في مثل ظروفنا، وكذلك عدم افساح المجال لنشر غسيلنا عند الدول المجاورة وخاصة المتنافسة معنا، ولا بأس ان تقام دورات وزيارات للاطلاع ميدانياً على المشاريع الاستثمارية للبلدان التي سبقتنا في هذا المضمار، والاسترشاد بآليات عملها والتذكير دائماً بالواجبات الوطنية وأهمية تحقيق الفائدة القصوى للبرامج النظرية والعملية.

الاقتصادي | العدد (1999) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) كانون الاول 2010

اوبك لا ترى حاجة لعقد اجتماع استثنائي لمناقشة تغيير حصص انتاج النفط

مع ارتفاع اسعار النفط الى اعلى مستوياتها منذ نحو عامين، لا ترى منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) حاجة لعقد اجتماع استثنائي قبل اجتماعها الدوري في حزيران المقبل. ويرجع وزراء اوبك ارتفاع الاسعار الحالي الى موجة البرد الشديد ومضاربات المستثمرين وليس نقص الامدادات، كما قال وزير الطاقة والصناعة القطري عبد الله بن حمد العطية لبي بي سي، ويمكن التنشغيل باستخدام برنامج"ريال بلاير"، او"ويندوز ميديا بلاير

وكان وزراء نفط الدول العربية، من اعضاء اوبك ومن خارجها، انهوا اجتماعا في القاهرة السبت الماضي من دون اشارة الى اي تعديل في الانتاج في ضوء ارتفاع اسعار النفط في الايام الاخيرة.

وقال العطية في مقابلة مع بي بي سي ان اجتماع القاهرة لا علاقة له بسياسات اوبك، ومن ثم لم يناقش حصص الانتاج ولا الاسعار، مكررا التاكيد على ان اوبك لا تحدد اسعار النفط وانما تناقش اساسيات السوق من عرض وطلب لضمان توازنها.

وارجع العطية ارتفاع الاسعار الى عوامل عدة منها البرد والمضاربات وانخفاض سعر الدولار وكذلك تطورات الاقتصاد العالمي وازمات الدول كاليونان وايرلندا وغيرها.

وقال وزير الطاقة القطري: انه لا حاجة لان تعقد اوبك اجتماعا بشأن الانتاج قبل اجتماعها الدوري فالسوق لا تعاني نقصا في الامدادات والاسعار معقولة على حد تقديره.

وجاء اجتماع القاهرة في وقت واصلت فيه اسعار النفط الارتفاع، منهية الاسبوع فوق حاجز التسعين دولارا للبرميل عند اعلى مستوى منذ نحو عامين.

واذا كانت اسعار النفط ارتفعت في المتوسط هذا العام بنسبة معقولة، الا ان ذلك برأي كثير من المحللين يعود بالاساس الى انخفاض سعر الدولار الذي واصل التراجع طوال العام.

ويؤدي انخفاض قيمة العملة الامريكية الى ارتفاع اسعار السلع المسعرة بها مثل النفط والذهب، لإقبال المستثمرين على سوق تلك السلع لرخصها نتيجة هبوط الدولار.

اما اساسيات سوق النفط فلم تتغير كثيرا، اذ يظل العرض اكبر من الطلب وهو ما دفع اغلب الدول المستهلكة للطاقة لبناء مخزونات تجارية هائلة.

وبشأن زيادة مخزونات الدول المستهلكة لمستويات قياسية قال العطية: ان ذلك لا يقلق اوبك، وان كانت المستويات غير مسبوقة، الا انه ارجع ارتفاع مستويات المخزونات الى دخول دول كالهند والصين وغيرها في السوق للشراء وبناء المخزونات.

من جانبه قال وزير النفط الكويتي: ان الاقتصاد العالمي يستطيع تحمل سعر النفط عند ١٠٠ دولار للبرميل بينما لمح مصدرون آخرون الى أن منظمة أوبك قد تقرر عدم زيادة الانتاج في ٢٠١١ نظرا لان السوق تتلقى امدادات جيدة.

ويقول المحللون ان من المرجح أن تضخ الدول المنتجة للنفط المزيد بعدما ارتفعت أسعار الخام أكثر من ٣٠ بالمئة من مستواها المنخفض المسجل في أيار تحسبا لان تتسبب الاسعار مجددا في الاضرار بالنمو الاقتصادي في الدول المستوردة للوقود.

وأغلق سعر مزيج برنت في بورصة انتركونتنتال عند ٩٣,٤٦ دولار للبرميل يوم الجمعة الماضي بعدما لامس ٩٤,٧٤ دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ تشرين الاول ٢٠٠٨.

لكن دولا عربية مصدرة للنفط تعقد اجتماعا في القاهرة مطلع الاسبوع الحالي قالت انها لا ترى حاجة الى ضخ مزيد من النفط الخام نظرا لارتفاع المخزونات ولان الارتفاع الحالي في الاسعار هو ظاهرة مؤقتة نجمت عن طقس بارد في أوروبا.

وقال وزير النفط الكويتي أحمد العبد الله الصباح ردا على سؤال لرويترز: ان الاقتصاد العالمي يستطيع تحمل سعر ١٠٠ دولار للنفط.

وأبلغ كل من وزير النفط العراقي الجديد ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا رويترز أن سعر ١٠٠ دولار هو سعر عادل في حين قال وزير النفط القطري عبد الله العطية انه لا يتوقع أن ترفع أوبك الانتاج في ٢٠١١.

وقال العطية: انه لا يتوقع أن تعقد أوبك اجتماعا قبل حزيران المقبل وعزا ذلك الى أن أسعار النفط مستقرة، بل ان البعض دعا المصدرين الى تحسين درجة الالتزام بقيود الانتاج المتفق عليها. وبحسب تقديرات لرويترز بلغت نسبة التزام أوبك بالتخفيضات ٥٦ بالمئة في تشرين الثاني الماضي.

وأجاب أحمد بالنفي ردا على سؤال ان كان انتاج النفط سيزيد وطالب بمزيد من الالتزام بحصص الانتاج القائمة.

ويشارك في اجتماع القاهرة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الاعضاء العرب في أوبك بمن فيهم السعودية أكبر بلد مصدر للخام في العالم التي تعتبر تقليديا من المعتدلين بشأن الاسعار اضافة الى تونس ومصر وسوريا والبحرين غير الاعضاء في أوبك.

وكانت أوبك خفضت الانتاج بشدة اثر تفجر الازمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وذلك في مسعى لوقف انهيار في أسعار النفط.

ومع ارتفاع الطلب على نحو حاد في ٢٠١٠ وتوقع مزيد من الارتفاع في ٢٠١١ ترقب السوق عن كثب ما اذا كانت أوبك ستستغل على الاقل بعض الطاقة الانتاجية الفائضة لمنع الاسعار من الارتفاع باتجاه ١٥٠ دولارا للبرميل كما فعلت قبل تفجر الازمة في صيف عام ٢٠٠٨.

كان وزير البترول السعودي عبد الله النعيمي قال يوم الجمعة الماضي انه مازال راضيا عن سعر النفط في نطاق ٧٠ الى ٨٠ دولارا للبرميل وانه لا حاجة الى عقد اجتماع لمنظمة أوبك قبل مؤتمرها المقرر التالي في حزيران المقبل.

ويدعو آخرون في المنظمة الى سعر أعلى قائلين ان سياسات التيسير الكمي والدولار الامريكي الضعيف يجعلان قوة أسعار النفط غير حقيقية بشكل جزئي.

وقال وزير البترول المصري سامح فهمي: ان الزيادة الحالية في أسعار النفط هي نتيجة ارتفاع الطلب على وقود التدفئة بسبب الطقس البارد في أوروبا.

وقال وزير النفط الاماراتي محمد الهاملي: ان مستوى المخزونات الحالي مرتفع مضيفا أنه الأعلى على مدى متوسط خمس سنوات ما يعني أن السوق تحظى بامدادات جيدة.

البنك الاسلامي للتنمية يمنح بنغلادش 105 ملايين دولار

دكا/ رويترز

قال مسؤول افغاني حكومي رفيع: ان البنك الاسلامي للتنمية الذي يتخذ من جدة مقرا منح بنغلادش قرضا بقيمة ١٠٥ ملايين دولار لتمويل تكلفة تحديث مصفاة التكرير الوحيدة التي تمتلكها البلاد.

وقال مشرف حسين بويان مدير اداة العلاقات الاقتصادية بوزارة المالية:"أكد البنك الاسلامي للتنمية لنا منح التمويل وسنوقع الاتفاق مع البنك قريبا."

وبامكان المصفاة البالغ عمرها ٤٠ عاما والمملوكة لشركة المصفاة الشرقية المحدودة تكرير ١,٥ مليون طن من الخام سنويا وكانت السلطات في بنغلادش تسعى للحصول على قرض بقيمة ٣٠٠ مليون دولار من البنك الاسلامي للتنمية لزيادة الطاقة الانتاجية للمصفاة التي تقع في مدينة تشيتاجونج الساحلية الى ٤,٥ مليون طن.

وقال مسؤولون ان بنغلادش تستورد ما بين ٣,٤ و٣,٨ مليون طن من منتجات الوقود بما في ذلك نحو ١,٥ مليون طن من الخام سنويا.

ويقول مسؤولون بقطاع الطاقة انه خلال خمس سنوات ستحتاج مؤسسة النفط المملوكة للدولة"بنغلادش بتروليوم كوربوريشن"لاستيراد ما يصل الى ٦,٦ مليون طن سنويا من الوقود ومنتجات النفط لتلبية الطلب.

وتعمل المصفاة أيضا في تكرير المتكثفات التي يجري جمعها من حقول الغاز الطبيعي في البلاد، ويبلغ انتاج بنغلادش منها ٥٠٠٠ برميل يوميا، وتتراوح التكلفة السنوية لاستيراد الوقود في بنغلادش بين ٢,٥ مليار وثلاثة مليارات دولار.

الصين تنفق 30 مليار دولار للحفاظ على المياه في 2011

بكين/ وكالات

ذكرت صحيفة تشاينا ديلي الصينية الحكومية ان من المتوقع ان تنفق الحكومة الصينية نحو ٢٠٠ مليار يوان (٣٠,١٠ مليار دولار) على مشروعات حفظ المياه في ٢٠١١ وهو ما يزيد بمقدار العشر عن عام ٢٠١٠.

واضافت الصحيفة انه سيتم اعطاء اولوية لتحسين الري لضمان تأمين الحبوب ومشروعات مكافحة الجفاف والفيضانات.

ونقلت الصحيفة عن تشين لي وزير موارد المياه قوله في اجتماع للحكومة ان بعض الاستثمارات ستأتي من ضريبة قيمتها عشرة في المئة على الدخل المكتسب من تأجير الاراضي، ولم تذكر الصحيفة تفصيلات.

وقالت ان اموالا اخرى ستخصص لتجديد البنية الاساسية لامدادات المياه من المناطق الزراعية الرئيسة وضمان توفر مياه شرب آمنة لستين مليون شخص يعيشون في المناطق الريفية.

واضافت الصحيفة"خلال السنوات العشر المقبلة قال تشين انه يأمل بان تستطيع البلاد مضاعفة المتوسط السنوي للاستثمارات في بناء حفظ المياه."

وأوضحت ان الحكومة استثمرت نحو ٧٠٠ مليار يوان في حفظ المياه خلال السنوات الخمس الماضية.

ونقلت الصحيفة عن تشين شيون مدير مجموعة العمل الريفي البارزة التابعة للحكومة المركزية التي تقدم المشورة لكبار الزعماء بشان السياسة الريفية ان الحكومة ستستهدف بشكل خاص مسألة الحفاظ على المياه خلال العام المقبل بسبب القلق على انتاج الحبوب.

وقال تشين: انه على الرغم من ان انتاج الحبوب سيزيد الى ٥٤٦,٤ مليون طن هذا العام بارتفاع ١٥,٦ مليون طن عن العام الماضي فان هناك مخاوف بشأن محصول العام المقبل بسبب الكوارث الطبيعية التي قد ترفع اسعار المواد الغذائية.

وتولي الحكومة اهتماما خاصا لاسعار الغذاء بعد ان ارتفعت الاسعار نحو ١٢ في المئة خلال العام حتى تشرين الثاني الماضي مما ادى الى ارتفاع التضخم العام للمستهلكين الى اعلى مستوى له منذ ٢٨ شهرا مسجلا ٥,١ في المئة.

في غضون ذلك رفع البنك المركزي الصيني أسعار الفائدة يوم السبت الماضي في ثاني خطوة من نوعها على مدى أكثر من شهرين مصعدا بذلك حربه على التضخم.

وقال بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) انه سيرفع سعر الاقراض الرئيسي ٢٥ نقطة أساس الى ٥,٨١ بالمئة ويرفع سعر الايداع الرئيسي ٢٥ نقطة أساس أيضا الى ٢,٧٥ بالمئة، وقال البنك في بيان بموقعه على الانترنت ان الزيادة الجديدة ستسري من الاحد الماضي.

كان التضخم السنوي لاسعار المستهلكين في الصين قد بلغ أعلى مستوى في ٢٨ شهرا عندما سجل ٥,١ بالمئة في تشرين الثاني لاسباب من بينها سيولة زائدة في الاقتصاد تدفع الاسعار للارتفاع.

وفي حين توقع كل المستثمرين والمحللين تقريبا اجراء مزيد من التشديد النقدي الا أنه ساد عدم التيقن بشأن ما اذا كان البنك المركزي سيرفع أسعار الفائدة قبل نهاية العام.

وتأتي الخطوة بعدما قالت بكين في أوائل كانون الاول انها ستتحول الى سياسة نقدية"متشددة"بدلا من سياستها السابقة التي كانت توصف بأنها"ميسرة باعتدال".

وقال المحللون ان تغيير الصياغة قد يمهد لمزيد من قرارات رفع الفائدة وتقييد الاقراض.

وفقدت أسواق الاسهم الصينية نحو عشرة بالمئة منذ منتصف تشرين الثاني الماضي لمخاوف من أن الحكومة ستصعد من تشديد سياستها النقدية في مواجهة ارتفاع التضخم.

وبغية احتواء ضغوط الاسعار رفعت الصين أسعار الفائدة في ١٩ تشرين الاول وذلك للمرة الاولى في نحو ثلاث سنوات. ويتوقع محللون استطلعت (رويترز) ارآءهم هذا الشهر رفع أسعار الفائدة الصينية ثلاث مرات بواقع ٢٥ نقطة أساس في كل منها بنهاية العام القادم.

والى جانب دوره المهم في محاربة التضخم ينبئ تشديد السياسة النقدية بثقة الحكومة في أن ثاني أضخم اقتصاد في العالم يقف على أرض صلبة برغم استمرار هشاشة التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا.

كانت الصين رفعت نسبة الاحتياطي الالزامي للبنوك ست مرات هذا العام وفرضت قيودا على الاقراض المصرفي، واتخذت بكين خطوات عدة لكبح القطاع العقاري في محاولة لدرء فقاعة أصول محتملة.

استطلاع: الأمريكيون متخوفون على اقتصادهم

واشنطن/ CNN

فيما حقق الاقتصاد الأمريكي تقدماً طفيفاً خلال الربع الثالث من العام الجاري قياساً بما حققه في الربع الثاني، مدفوعاً بزيادة في الاستثمار التجاري، وفق ما ذكرته الحكومة الأمريكية الأربعاء الماضية، أشار استطلاع للرأي إلى أن ثلاثة أرباع الأمريكيين يشعرون بأن الأمور تسوء أكثر في الولايات المتحدة.

وقال ٧ من كل ١٠ أمريكيين إنهم قلقون للغاية بشأن حالة الاقتصاد القومي الأمريكي، بينما قال ٥٨ في المئة من أفراد عينة الاستطلاع إن الظروف الاقتصادية قد تجبرهم على الاقتطاع من الأموال التي يتبرعون بها.

وأشار ٤٤ في المئة من أفراد العينة إلى أنهم يشعرون بأن الظروف الاقتصادية ستجعل من أيام العطلات والأعياد أكثر إرهاقاً مما كانت عليه في العام الماضي.

وفي ما يتعلق، بالناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر المقياس الأشمل للنشاط الاقتصاد القومي، فقد حقق نمواً بنسبة سنوية تقدر بنحو ٢,٦ في المئة خلال الشهور الثلاثة التي انتهت في أيلول الماضي، بحسب الأرقام الصادرة عن وزارة التجارة الأمريكية.

وكان الربع الثاني من العام الجاري قد حقق نسبة نمو بلغت ٢,٥ في المئة.

وتأتي هذه النتيجة قريبة من توقعات خبراء الاقتصاد الذين توقعوا أن تصل نسبة النمو للربع الثالث ٢,٧ في المئة.

وبرغم أن سرعة النمو الاقتصادي تتحسن، وإن كانت بطيئة، إلا أن النسبة تظل ضعيفة بالنسبة لاستعادة ذلك النمو، إذ يقول الخبير الاقتصادي في مؤسسة"ويلز فارغو"، مارك فينتر:"مازال النمو ينمو بسرعة بطيئة، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار عمق الركود الذي ضرب القطاع الاقتصادي."

تقرير: شركات أمريكية تستثمر مليارات الدولارات في إيران

واشنطن/ وكالات

دافعت الإدارة الأمريكية عن قرارها بمنح الشركات الوطنية الإعفاءات والاستثناءات بقولها:"إن التجارة مع إيران توقفت إلى حد كبير".

وكشف تقرير جديد أجرته صحيفة نيويورك تايمز أن شركات أمريكية لديها استثمارات بمليارات الدولارات في إيران ودول أخرى غيرها خاضعة لحظر تجاري دولي.

وقالت الصحيفة الأمريكية إنه على الرغم من العقوبات القاسية المفروضة على إيران وبعض الدول الأخرى، فقد سُمح للشركات الأمريكية بتوقيع نحو ١٠ آلاف صفقة في إيران وبعض الدول الأخرى الوارد اسمها على"القائمة السوداء"للدول المحظور التعامل معها تجاريا.

وأوضحت ان قائمة السلع التي جرى تصنيفها على أنها مساعدات إنسانية شملت السجائر والعلك والأطعمة الفاخرة التي يُعتقد أن بعضها بيع لشركات وثيقة الصلة بالنظام الحاكم في إيران.

صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية اشارت الى أن الشركات الأمريكية تمكنت من إبرام تلك الصفقات بفضل الاستثناءات والإعفاءات التي حصلت عليها تحت غطاء تقديم"المساعدات الإنسانية".

من جهتها دافعت الإدارة الأمريكية عن قرارها بمنح الشركات الوطنية تلك الإعفاءات والاستثناءات بقولها:"إن التجارة مع إيران توقفت إلى حد كبير".

أمَّا الجانب الإيراني، فلم يصدر عنه أي تعليق بشأن استثمارات الشركات الأمريكية في إيران.

يُشار إلى أن صحيفة نيويورك تايمز كانت قد كشفت في وقت سابق من العام الحالي أن حكومة الولايات المتحدة قد وقّعت على مدى السنوات العشر الماضية تعاقدات بقيمة ١٠٠ مليار دولار مع شركات دولية تنشط أيضا في السوق الإيرانية.

وتقول نيويورك تايمز أن إدارتي أوباما وسلفه بوش ارتبطتا بعقود مع شركات تستثمر في إيران.

الاقتصادي | العدد (1999) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) كانون الاول 2010

محمد صالح القريشي لـ(المدى الاقتصادي):

العراق بحاجة الى فكر اقتصادي تنموي يعتمد الامكانات الذاتية بتوظيف للواردات المالية

مازلنا نبحث في طبيعة الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، ومن أجل فتح نافذة حوار مع الخبرات الاكاديمية والبحثية الاقتصادية نفتح في هذا العدد حواراً اقتصادياً معمقاً مع الخبير الاقتصادي الدكتور محمد صالح القريشي.

حوار/ ليث محمد رضا

×ما السبيل الأمثل للإتيان ببرنامج حكومي مناسب للمرحلة في ضوء المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي؟

-وضع الاقتصاد العراقي بحاجة الى معالجات جذرية للمشاكل والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، والمعالجة ينبغي ان تكون نقطة البداية في بناء الاقتصاد بعد خروجه من حروب أخرت التغيرات الهيكلية المطلوبة والتي كان لها ان تحصل ضمن الفترات الزمنية السابقة والظروف الاستثنائية غير الطبيعية التي مر ت التي اعاقت الوصول الى تحقيق معالجة هذه الاختلالات الهيكلية.

ومن ناحية اخرى فأن ايرادات النفط والاستعمال العقلاني ممكن أن تحقق هدف التحول الذي ينبغي ان يحصل من اجل اقتصاد نام وناهضٍ، لان الموازنة الان متكئة وبشكلٍ كبير جداً على الواردات النفطية وليس هناك من تنويع في النشاط الاقتصادي فالهيمنة للجانب النفطي بصيغة ايرادات تستخدم للموازنة، ولم يحصل تغير هيكلي بالمستوى المطلوب لكي نتمكن من معالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وعلى رأسها البطالة التي هي هيكلية قبل ان تكون شيئاً آخر بمعنى ان السبب في ازدياد البطالة هو الاختلال الهيكل الاقتصادي، ونحن نحتاج لتسلسل في الستراتيجية بأن تكون معالجة للمشكلات الهيكلية قبل معالجة البطالة والتضخم اللذين يرتبطان باطارالاقتصاد الوطني، واذا اردت ان تعالج فعليك ان تكتشف حجم الاختلالات الهيكلية الموجودة وتعالجها حتى تصل الى اهداف السياسة الاقتصادية الاخرى كالسياسة المالية والنقدية، فالحاجة ملحة الى وضع ستراتيجية تتناول القطاعات كافة، وتنفذ بصيغة هادئة ومن دون تسرع وتهدف الى معالجة الاخطاء، لكن هذه السياسات لم يوفر لها الخلفية المطلوبة لان تنفيذ السياسة المالية والنقدية مثلاً يستوجب وجود متطلبات تسبقها لاننا علمياً لكي نحل المشكلة علينا ان نشخص الواقع الذي لدينا ومن ثم نستطيع ان نضع الحلول ونضع المعالجات فالعراق يحتاج الى فكر اقتصادي تنموي جديد يعتمد على الامكانات الذاتية بشكل رئيس ويوظف الموارد العراقية النفطية وغيرها بالاتجاه الصحيح الذي يؤدي الى التخلص من اعباء المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها وعلى رأسها البطالة، والان المجتمع العراقي لديه هم كبير من موضوع البطالة وتوفير فرص عمل للشباب الذين يتخرجون من الجامعات من دون فرصة عمل وهذا بسبب اننا لم نطور الاقتصاد لكي يتلاءم مع حجم الخريجين المتصاعد ونحن بحاجة الى توسيع النشاط الاقتصادي

لتوفير فرص عمل، إذا ما عرفنا ان البلد غني ويمتلك ثروات هائلة لكن مشكلتنا في عملية التوظيف وانا اجد ان العراق لا يعاني من نقص في رؤوس الاموال لكن تنقصه خبرات توظيف هذه الاموال في المجالات الاستثمارية المنتجة التي توفر لنا زيادة في الانتاج وتهيئ فرص عمل للناس سعياً لزيادة الدخل من خلال هذه العملية، وانا ارى انه من المطلوب اعادة النظر في السياسات المتبعة سابقاً في زمن النظام السابق ويصار الى وضع ستراتيجية بمدى بعيد تستطيع ان تشخص اخطاء الماضي، والمحاولة الجادة لمعالجة هذه الاخفاقات بسياسات وستراتيجيات تتلاءم مع الوضع الاقتصاد العالمي والوطني.

×هل ان الاعتماد الكبير على النفط من دون القطاعات الانتاجية قادر على السير بسفينة الاقتصاد العراقي الى بر الأمان؟

-القطاع النفطي مهم كمصدر للاموال والمشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي ينبغي ان تكون واضحة للناس ان هذا القطاع يمتلك روابط مع بقية القطاعات الاقتصادية وهذه الروابط هي ثلاثة انواع: الرابطة الامامية والرابطة الخلفية والرابطة المالية، والاخيرة هي القوية فقط بينما الروابط الامامية والخلفية هي روابط ضعيفة بالقطاعات الاخرى بمعنى ان الرابطة المالية هي القناة التي توفر الاموال للنشاط الاقتصادي للقطاعات الاخرى فحسب وهذا لا يطور لأنه اذا لم تأخذ هذه الاموال وتعمل على تنويع مصادر الدخل فالقطاع الخاص غير قادر، وانا لست ضد الخصخصة بل انا معها عندما تكون في الوقت الملائم وفي المكان الملائم فبريطانيا سنة ١٩٨٦ بدأت في الخصخصة، والتساؤل الاهم هنا: هل ان الاقتصاد العراقي انجز ماحققه الاقتصاد البريطاني حتى نقوم بخصخصة فورية، والجواب كلا فنحن نؤمن بأن الخصخصة مطلوبة وان آلية السوق ضرورية لكن متى واين؟

والجواب هنا ان ندرج الخصخصة وتوجد تجارب عالمية لدول سبقتنا في هذا المضمار، وتوجد دول نامية استطاعت ان تستثمر وتنشئ مشاريع وتكملها ثم تبيعها للقطاع الخاص لانه غير قادر على دخول مغامرة من هذا النوع وبهذا الحجم قبل ان يرى نتائجها لانه من المعروف ان رأس المال جبان وهذه حقيقة معروفة فلا يوجد قطاع خاص يقدم على مشروع بقدر كبير من المخاطرة وهذا دور الحكومة فأنا كأقتصادي اميل الى عدم ترك دور الحكومة الاقتصادي فالخصخصة يجب ان تكون بطريقة تدريجية بالنسبة لعامل الوقت ولا تكون فورية حتى لا تعطي اثاراً سلبية وتفشل وتوجد شواهد على هذا الكلام بانه خصخصة النظام السابق في ١٩٨٣ تحديداً اذ تم بيع مؤسسات وشركات حكومية الى القطاع الخاص وانتهى الامر بها الى اغلاق هذه المشروعات لان الذين استلموا هذه المشروعات حولوها الى رؤوس اموال واستثمرت في مجالات مالية غير انتاجية بمعنى ان النجاح في الخصخصة يبطل وضع خطة وهيئة تشرف وتراقب التنفيذ ولا ابيع المشروع وتنتهي علاقتي به بمجرد بيعه للقطاع الخاص.

فدور القطاع النفطي مهم كمصدر تمويل وليس كعلاقة قطاعية مع باقي القطاعات بمعنى ان العلاقة مع القطاع النفطي أو الصناعي او الزراعي هي علاقات ضعيفة لا تقود الى تنويع في النشاطات الاقتصادية والى تطوير الزراعة والصناعة لكن الرابطة المالية هي القوية والتي يمكن ان نستثمرها نحن كعراقيين باتجاه تنويع مصادر دخل الاقتصاد العراقي من خلال خطط استثمارية تتضمن معظم القطاعات الاقتصادية التي يتكون منها الاقتصاد العراقي فعندئذ تبدأ هيمنة القطاع النفطي بالتراجع وهذا شيء لابد منه لكي يبقى الاقتصاد العراقي قوياً ويقوى اكثر ويستمر في النمو اذا ما تمكنا ان نوظف ايرادات النفط التوظيف الصحيح والعقلاني وان لا تكون ايرادات النفط كلها تستنزف لاغراض استهلاكية.

×كيف يمكن ان تكون هنالك استثمارات مثلى في الوقت الحاضر، وهل ان القوانين الحالية قادرة على التجاوب مع متطلبات الاستثمار الأجنبي؟

قبل كل هذا ينبغي ان يتوفر الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي فالاستثمار يحتاج لهذه المقومات الثلاثة وانت لا تستطيع ان تأتي بأي مستثمر اجنبي في ظل غياب هذه البيئات الثلاث والاستقرار الاقتصادي يعني القدرة على تثبيت قيمة العملة الوطنية لكي يطمئن المستثمر لوضع الاقتصاد العراقي والمخاطر التي من الممكن ان تنشأ بسبب حالة عدم الاستقرار الموجودة واذا ما نظرنا لدول العالم التي سبقتنا في جذب الاستثمارات، كالصين مثلاً تعد اكبر دولة جاذبة للاستثمار الاجنبي وامريكا الان فيها استثمار اجنبي والمستثمر يفضل الذهاب لهذه الاقتصاديات لانها مستقرة من النواحي كافة والناحية الثانية التي تشجع المستثمر على المجيء هو الوضع المعرفي في الاقتصاد ونحن الان نعيش وضعاً يحتاج المعرفة ولغاية الان وحتى ضمن الخطط الاقتصادية العراقية ليس من تفكير ولو بسيط في كيفية خلق اقتصاد المعرفة الذي يتأسس على العلم والمعرفة والتكنولوجيا ونحن لا نستطيع ان ننافس الان على مستوى العالم اذا ما أردنا ان ننوع اقتصادنا ونخلق مجالات لتصدير سلعنا التي تنتج فالان المنافسة صارت تعتمد على المعرفة ومدى تطور المجتمع يعني مدى القدرة على النجاح ومدى التخلف المعرفي يعني اننا غير قادرين على الوصول للاهداف المرجوة.

ويجب ان توجد ستراتيجيات لكيفية ايجاد مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة الذي يواكب ما يجري في العالم من تطور فنحن وبسبب ظروف العراق التي ذكرناها ابتعدنا كثيراً عن مجرى الحياة في العالم والتطور العلمي والمعرفي فنحن بحاجة الى خطط ودعم للجامعات وكل مجالات التعليم المهني والاكاديمي التي هي الان بحاجة الى ان تأخذ الصدارة لخطط الدولة بأتجاه النهوض بالاقتصاد العراقي فمن دون العلم والمعرفة لا يمكن في الوقت الحاضر النهوض بالاقتصاد العراقي اذ نحتاج لعمال ماهرين ومهندسين اكفاء وعلماء واكاديميين وهذه كلها تدخل ضمن مجتمع المعرفة فمن دون هذا اي شركة ستأتي لكي تشغل الناس ستأتي بعمال من دول اجنبية ذوي المهارات المطلوبة بمعنى اننا غير مهيئين ولكن لو اننا نمتلك المهارات من خلال اعتنائنا واهتمامنا بالعلم والمعرفة واهتمامنا بالجانب العلمي والتعليمي يمكن ان نكون كبقية دول العالم.

×كيف تقيّمون مدى جدوى المؤتمرات والحلقات النقاشية التي اقيم الكثير منها بعد ٢٠٠٣ وتعرضت إلى مشاكل الاقتصاد العراقي؟

-الخلل ليس في ما يطرح في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تحصل لكن الخلل في التقاط ما يدور من معالجات وسياسات مقترحة من قبل هذه المؤتمرات على المستوى التنفيذي فالجامعات العراقية سنوياً تنتج آلاف الاطروحات التي تتضمن مقترحات للتطوير وتتضمن الكثير من الامور التي ممكن للدولة ان تستفيد منها فلا تستعمل، فالباحث يكتب مقترحاته بهدف الاسهام في عملية التنمية والتطور، لكن المشكلة في كيفية اخذ هذا الكم الهائل من المعلومات والمقترحات ونختار منها ما هو عملي للتنفيذ فالذي يحصل هو عدم وجود جهة للتنسيق والاخذ بالمقترحات لكي تصل الى حيز التنفيذ فالكثير من المؤتمرات بها امور ممتازة تعبر عن تشخيص ورؤية صحيحة للواقع والمعالجة لكن العلة هي في كيفية تنفيذ المقترحات العملية التي ممكن ان تطرحها هذه المؤتمرات.

×كيف تقيّمون دور المراكز الاستشارية والبحثية في وضع النقاط على الحروف في ما يخص المشكلات والحلول للاقتصاد؟

-بقدر تعلق الامر بالمركز الاستشاري الموجود لدينا في المعهد اما غيره فليس لدي من معلومات بشأن حجم نشاطاتها والنتائج والمعالجات التي تتوصل لها.

ونحن في المعهد لدينا مركز استشاري يعمل بالتعاون مع جهات مختلفة كوزارة البلديات والمحافظات ونعمل ونستجيب لما يطلب منا من دراسات في جوانب مختلفة تتعلق بالتخطيط الحضري والاقليمي فنقوم به في المركز الاستشاري وبأمكاني القول ان بعض المراكز البحثية تنحو منحى سياسياً وهي ليست اقتصادية ١٠٠٪ ولكن هنالك من يوجهها سياسياً او هي مراكز اسست من قبل اطراف سياسية بالتالي فهذه المراكز تعطي وجهات نظر تتلاءم مع مواقف سياسية، ولابد من الاشارة الى نقطة جوهرية هي ان العراق بحاجة الى الذهاب للسياسي قبل الاقتصادي لانه اذا اتفق السياسيون فالاقتصاديون من السهل ان ينفذوا بمعنى اننا بحاجة الى توافق سياسي بين مختلف الكيانات السياسية والرؤى الموجودة في البلد على مستوى البرلمان والحكومة فأذا صار حد ادنى من التوافق السياسي سينعش تنفيذ الاقتصاد لكن اذا بقي التناحر السياسي وكل من الاطراف مصر على موقف سياسي معين ويستمر هذا التناحر وتتأخر مسألة التناحر بين الاطراف السياسية اذا ماكان هدفنا النهوض بالاقتصاد العراقي، فأنا ممكن ان اتخلى عن موقفي اذا ما وجدته مضراً في تقدم الاقتصاد العراقي والتنمية الحقيقية لانها تعني ان الملايين من الشعب العراقي سيعيشون حياة افضل ويحصلون على فرص عمل افضل وسينتقلون الى مرحلة اعلى من التطور بين امم العالم فعلى الجميع ان يوحد اهدافه لان المرحلة الحالية ليست نزهة فالاقتصاد العراقي في مأزق والمجتمع العراقي في مأزق ونحتاج الى ان نخرج هذا المجتمع من المأزق من دون ان نركز على قضايا ايدلوجية فتوجد تناقضات رئيسة وتناقضات ثانوية فالتناقض الرئيسي الذي يعيشه الاقتصاد العراقي هو تخلفه عن الدول المجاورة على اقل تقدير وهو تناقض كبير يفترض بنا ان نضحي بصراعاتنا الثانوية ونهتم بانعاش الاقتصاد العراقي، فعلينا ان نتجه لتنميته تنمية حقيقية، بمعنى ان لا تزداد اموال الناس وتشتري السلع من الخارج بل ان يكون انتاج حقيقي في البلد وليس استنزاف للثروة الوطنية فهي ليست تنمية مالية بقدر كونها تنمية اقتصادية تخص تطوير البنى الارتكازية البلد وتطوير الهياكل الاقتصادية وتحويلها بأتجاهات تنسجم مع عملية التنمية الاقتصادية.

×كيف تنظرون إلى الشراكة او المواءمة بين القطاعين العام والخاص في ضوء المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي؟

-عملية الشراكة ونجاحها تعتمد على مدى قدرتنا على تغيير هيكل الاقتصاد العراقي فالقطاع الخاص لا يمتلك لا رؤوس الاموال الكبيرة جداً ولا الخبرة الفنية، فهو مر بسنوات عدة من الاهمال منذ زمن التأميمات في ١٩٦٤ اذ تراجع دور القطاع الخاص فلكي يرجع القطاع الخاص كمشارك قوي مع القطاع العام وهذا اتجاه صحيح بأن يكون قطاعاً مختلطاً بين القطاعين الحكومي والخاص، لكن هذا يتطلب مرحلة من التطور وان يكون القطاع الخاص قطع شوطاً كبيراً في مجال التطوير الفني ويمتلك الخبرات المطلوبة للتخطيط والتنفيذ وهذه تحتاج ان يكون هنالك انتقال بالاقتصاد العراقي في الخطط حتى تكون شراكة وهذه الشراكة انا معها ومع ان يكون دعم للقطاع الخاص بدخوله في مجالات محددة هو ناجح فيها، فهو لا يمكن ان يكون ناجحاً في كل شيء فله امكانات في الاقتصاد ينجح بها وكذلك فأن القطاع الحكومي لا ينجح في كل شيء فلدينا فشل للسوق وآخر للحكومة، فمثلاً السوق هنالك مجالات يفشل فيها وينبغي ان تتدخل الحكومة خاصة عندما تكون لدينا وفورات خارجية نتيجة لنشاط صناعي معين يؤثر على البيئة ويدمرها فالقطاع الخاص لا يهمه موضوع البيئة لكن لابد من فرض ضريبة على التلوث، وعندئذ عالجنا فشل السوق معالجة البيئة والتلوث البيئي نتيجة للنشاط الاقتصادي وهنا يأتي القطاع العام لمعالجة فشل القطاع الخاص وهنالك مجالات تفشل فيها الحكومة والقطاع الخاص هو اقدر على ان يقوم بها سيما النشاطات الانتاجية المباشرة، فالحكومة لا تقيم معمل طابوق والقطاع الخاص اكفأ في الصناعات الصغيرة، فأكبر تدخل في العالم هو تدخل الحكومة الامريكية في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية فبرغم انهم يطالبون دول العالم الدخول في منظمة التجارة العالمية لفتح اقتصادهم من دون قيود ولكن الولايات المتحدة عندما شعرت ان صناعة الفولاذ ستتأثر بالاستيراد خالفت كل قوانين ممنظمة التجارة العالمية ووضعت ضرائب على استيراد الفولاذ من اليابان وهذا يعني ان الحكومة تتدخل في الوقت المناسب واليوم انا عندما ارى القطاع الزراعي معرضاً للانهيار اضع سياسة من خلال نسب معينة مدروسة من الضرائب الكمركية على منتجات معينة فأنا لا يهمني منظمة التجارة العالمية بقدر بلدي واقتصاده.

×ما مدى ارتباط الواقع الخدمي وتأثيره على التنمية الاقتصادية المرجوة؟

-الخدمات تعد من البنى الارتكازية التي تسير بشكل متواز مع التطور والتنمية ونحن بحاجة الى اضافة اشياء جديدة الى قطاع الخدمات بشكل مصاحب للتطور الاقتصادي والاستثمارات الجديدة، لانك ستحتاجها حيث توجد علاقة بين الخدمات بكل انواعها والتنمية، اذ يسيران مع بعضهما فأن تخلف الخدمات يشكل اعاقة للتنمية فمثلاً نحن بحاجة الى طرق نقل سريعة في حال عدم توفرها فأن وصول عوامل الانتاج بما فيها العمل للمصانع سيتأثر وعلى سبيل المثال الزحام المروري الذي في كل دول العالم يتم حساب تأثيره بالاموال فالذهاب من البيت الى العمل يحتاج ساعة ونصف والاياب كذلك مما يعني اضاعة ثلاث ساعات انتاجية فلو توفرت تنمية مرورية صحيحة بوجود مجسرات وانفاق بحيث تكون ثمة انسيابية سنحد من خسارة الزمن والكلف المترتبة عليها والصحة كذلك عندما تكون صحة العاملين سيئة سنحتاج الى انفاق اموال على الادوية فالخدمات شيء اساس اضافة لكونها حق للمواطن على الدولة ومن حق المواطن ان يعيش حياة كريمة.

الخلل ليس في ما يطرح في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تحصل لكن الخلل في التقاط ما يدور من معالجات وسياسات مقترحة من قبل هذه المؤتمرات على المستوى التنفيذي فالجامعات العراقية سنوياً تنتج آلاف الاطروحات التي تتضمن مقترحات للتطوير وتتضمن الكثير من الامور التي ممكن للدولة ان تستفيد منها فلا تستعمل، فالباحث يكتب مقترحاته بهدف الاسهام في عملية التنمية والتطور، لكن المشكلة في كيفية اخذ هذا الكم الهائل من المعلومات والمقترحات ونختار منها ما هو عملي للتنفيذ فالذي يحصل هو عدم وجود جهة للتنسيق والاخذ بالمقترحات لكي تصل الى حيز التنفيذ

الاقتصادي | العدد (1999) السنة الثامنة -الثلاثاء (28) كانون الاول 2010

هل أن نسب الإنجاز للمشاريع تتناسب مع معطيات الواقع؟

تعد نسب الانجاز في المشاريع المخصصة ضمن الموازنة الاستثمارية للدولة، مرآة لمجمل وضع الاقتصاد الوطني بمجمل مشاكلها، (المدى الاقتصادي) سبرت أغوار نسب الانجاز لعام 2010 عبر التحقيق التالي:

تحقيق/ المدى الاقتصادي

دون الطموح

الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون قال: قد يتحدث المسؤولون عن نسب انجاز عالية نسبة الى السنوات السابقة لكنها ليست بمستوى الطموح والمسألة الاساسية، هل استطعنا ان نوقف آفة الفساد المالي والاداري في هذه المشاريع؟

واضاف انطون: نسب الانجاز لغاية الان ليست بمستوى الطموح فعند النظر الى بعض المواقع في الارض لانرى الانجازات التي تستحق التضخيم وهي ليست بمستوى ماصرف من مبالغ.

وتابع انطون: إن الانجازات تقاس من خلال التحديات التي يواجهها البلد في ازمات السكن والكهرباء والبطالة والخدمات وعلينا ان نحدد نسب الانجاز في هذه الازمات والارقام الرسمية تتكلم عن ان نسب البطالة تتجاوز ١٥٪

وقال انطون: هنالك مؤتمر عقد لحل ازمة البطالة وخلق فرص عمل للتشغيل في ارض الواقع لتشير إلى انجازات كبيرة سواء في بغداد او المحافظات.

ولفت انطون الى ان الحكومة خلال السبعة اشهر الماضية كانت مشلولة لضعف الرقابة والمشاريع الاستثمارية ستعاني لاحقاً من مشاكل كبيرة لان الموازنة لم تقر حتى الان وهذا يتكرر في كل عام.

و اشار انطون الى عدم تقدير الحسابات الختامية لغاية الان لكي تقيم مدى الانجازات والمشاريع.

و قال انطون: توجد حيلة حسابية من قبل بعض مجالس المحافظات والوزارات تسحب نسب الانجاز بناءً على ما انجز من المبالغ المعروفة.

و عن اسباب تدني نسب الانجاز ذكر انطون: ان العراق عاش خلال الاشهر الماضية حكومة تصريف اعمال مما انعكس سلباً على الجوانب الادارية والمالية ومتابعة ومراقبة تنفيذ الاعمال.

و اضاف: ان الفساد المالي والاداري واعطاء تنفيذ بعض الاعمال الى مقاولين من غير ذوي الاختصاص، بدليل ان الشركات تأخذ مبالغ اكثر من نسب انجازها ولا تنجز العمل وتوجد مشاريع وسط بغداد شوارع بائسة كالبتاوين وحي الوحدة.

مقياس النسب

الخبير الاقتصادي د ماجد الصوري:قال ان نسب الانجاز من الناحية المالية هي ليست المقياس الاساسي لمعرفة مدى تطور المشاريع وان نسب الانجاز الحقيقي والمادي لهذه المشاريع لم تصل الى النتائج المرجوة لا من حيث الاداء ولا الهدف ولا التقييم الفعلي لها.

و اضاف الصوري:لا بد من دمج او مراقبة العملية في جميع المجالات من ناحية التنفيذ المالي والمادي والهدف المرجو تحقيقه ولذلك جميع الارقام التي تعلن منذ ٢٠٠٣ هي ارقام غير مراعية للواقع الفعلي للتنفيذ ولا تعكس الواقع العملي للمشاريع لان النسب المعلنة لا تعني ابداً نسب الانجاز الحقيقية لانه قد يكون هنالك إنفاق مبالغ كبيرة ولكن في الواقع

العملي لم يتم انجاز اي شيء ولذلك لا بد من متابعة عملية الانجاز اضافة الى الانفاق.

و لفت الصوري: هنالك احتمال كبير الى ان الكثير من المبالغ صرفت في غير مجالها فلا بد من تقييم اي مشروع.

و قال الصوري:الفساد المالي والاداري وعدم وجود مشاريع مدروسة ودراسة للجدوى وعدم وجود دراسة زمنية للانجاز من الناحية المالية والمادية، وعدم وجود المهنية في التعامل مع المشاريع وهذا ناجم بشكل اساسي عن الضعف في طريقة اعداد الموازنة وعن الضعف في المراقبة او الضعف في تحديد المسؤولية، والفوضى الموجودة في عملية ادارة المشاريع من قبل الوزارات والمحافظات وعدم التنسيق بين المشاريع المختلفة.

هدر الوقت

الخبير الاقتصادي د.علي الفكيكي قال: ان العامل الاكبر في خفض نسب تنفيذ الموازنة هو التأخير الزمني في اكمال ومصادقة الموازنة العامة للدولة، فما ينبغي عمله هو ان تكتمل الموازنة ويصادق عليها من منتصف السنة التي تسبق الموازنة كأن تكون في حزيران او تموز في السنة السابقة لسنة الموازنة وهذا ما حصل في الولايات المتحدة الامريكية في العام الحالي حيث صادق الكونكرس على موازنة عام ٢٠١١ في حزيران ٢٠١٠ وان هذه الطريقة ستتيح للدوائر التنفيذية وقتاً كافياً للتحضر والتهيئة لسنة الموازنة البداية والتهيئة للسنة القادمة في حين ان ما يحصل لدينا فعلياً هو تأخر المصادقة على الموازنة حتى بداية السنة الجديدة وبالتالي نخسر وقتاً ثميناً كان ممكناً ان يستغل في اعمال التهيؤ والتحضير للانطلاق حال بداية سنة الموازنة وهذا سيساعد في رفع نسب التنفيذ.

و اضاف الفكيكي:من ثم ينبغي على وزارة المالية ان تأخذ هذا الدرس بالنسبة لموازنة عام ٢٠١٢ لان ما يخص موازنة عام ٢٠١١ فات أوانه ومن ثم عليها ان تتحضر منذ الان وتأخذ العبرة.

و تابع الفكيكي: عندما يصادق على الموازنة ويصدر الامر بتنفيذها فأن مراكز المحافظات تبدأ معها المشكلة في التأخر عندها وكذلك الدوائر التنفيذية في باقي المؤسسات، وهكذا تبدأ المشاكل بين مراكز المحافظات والاقضية والنواحي.

و قال الفكيكي: ان التعجيل بإنفاق المبالغ وصرفها واستغلال الزمن هو قضية على درجة عالية من الاهمية ذلك بأن الزمن بحد ذاته ثروة لما تترتب عليه من نتائج فأضافة الى كونه من ذهب فهو كالسيف ومن لم يقطعه قطعه، وفي تراثنا كان الامام علي ابي طالب (ع) ادراكاً منه لأهمية الذهب الاقتصادية في مضاعفة الثروة يعجل بصرف موارد بيت المال وذلك لما للصرف السريع من اثر في تعجيل وتشغيل عوامل الانتاج المعطلة وتحقيق مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي بفعل ما يدعى في علم الاقتصاد (الاثر المضاعف) وتعجيل الاستفادة ورفع نسب استغلال الموارد المعطلة وتوليد الثروة وخلق فرص العمل والقضاء على البطالة.

نموذج وزاري

وكيل وزارة الاعمار والاسكان استبرق الشوك قال:لغاية بداية الشهر الحالي فأن نسب الانجاز في مشاريع وزارة الاعمار والاسكان تجاوزت الـ٧٥٪ لمختلف القطاعات كالطرق والجسور والابنية السكنية والابنية العامة ويؤمل ان تزداد هذه النسبة في السنة المالية الحالية لوجود سلف الاعمال المنجزة.

و اضاف الشوك: ان نسب الانجاز جيدة هذا العام قياساً لعدد المشاريع التي تنفذها الوزارة.

و تابع الشوك:وزارة الاعمار والاسكان الان تنفذ بحدود ٣٥ مجمعاً سكنياً بواقع مجمعين سكنيين او اكثر في كل محافظة اضافة لمشاريع الطرق والجسور في تنفيذ جسور جديدة على نهري دجلة والفرات واستبدال الجسور القائمة بجسور ثابتة اضافة الى انشاء الطرق الجديدة وصيانة الطرق الشريانية بين المحافظات بالاضافة الى الاسراف على تنفيذ الطرق الريفية لصالح مجالس المحافظات في تنمية الاقاليم وكذلك تقوم الوزارة بأعداد المشاريع المختلفة للابنية والمجمعات السكنية والطرق والجسور والاعمال الخدمية لصالح الوزارات.

وزارة التخطيط

مدير عام دائرة التخطيط والتشييد والاسكان والخدمات انوار جميل بني قالت: ان نسب الانجاز في العام الحالي تعد جيدة اذا ما قورنت بالعام الماضي ٢٠٠٩.

مضيفةً: برغم ان المواطنين يرون ان نسب التنفيذ منخفضة سيما بعد اقرار مشاريع البترودولار لبعض المحافظات منذ شهر التاسع في عام ٢٠١٠ حيث تأثرت نسب الانجاز والتنفيذ لان القرار جاء متأخراً وقد يلاحظ وجود نسب تنفيذ متدنية في بعض المحافظات لانها ادرجت في وقت متأخرة في هذا العام.

وتابعت: هذا في ما يخص المحافظات كتشييد وبناء واعمار بما يشمل المدارس والجامعات والمستشفيات والمراكز الصحية والطرق الصحية والريفية والطرق داخل المدن وهي مشروعات مختلفة وموزعة في كل انحاء العراق وتضم القضاء والناحية وقد تكون بعض الصعوبات والمشاكل في التنفيذ التي لا يمكن ان تطلب من المنفذ في وقت واحد اذ تعيق التنفيذ.

و بشأن حديث بعض المراقبين عن النسب المتدنية في الانجاز قالت بني:ان بعض المراقبين لا يمتلكون تماساً مع واقع التنفيذ فهم يعتمدون على بعض الارقام والعقود التي توقع والمبالغ التي تصرف ولكنهم لا يضطلعون على الواقع الميداني الفعلي للمشروع ولم يشاهد المشاكل التي تحيط به وبتنفيذه ومشاكل المواطنين مع المشروع نفسه وقد تطرأ مشاكل امنية لا تخطر على البال موجودة والان تؤثر على كثير من المشاريع في العراق.

و عن طبيعة المشاكل التي تعيق الانجاز في المحافظات قالت بني: انها مشاكل تصميمية وفنية اضافة الى ضعف المكاتب الاستشارية والان في العراق.

و ذكرت بني ان الوزارة لديها صلاحية في الموازنة اذ ان الوزارات التي لم تستطع ان تستغل الاموال المخصصة لها تحول الاموال الى وزارة اخرى تحتاج لهذه الاموال بموافقة الجهتين وبيان الاسباب فوزارة البلديات مثلاً ستكمل ١٠٠٪ من تخصيصاتها بنسبة صرف ووزارتي الاسكان والتعليم العالي كذلك وهكذا ينطبق على بعض المحافظات التي بدأنا نناقل لها.

وكشفت بني ان ارقام المصروف الفعلي من تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم برغم كونها غير محدثة منذ شهور عدة الا انها ممكن أن تعطي تصوراً فمثلاً بغداد نسبة صرف موازنتها لغاية ٢٠١٠/٨/٣١ كانت ٦٧٪ ومحافظة ذ ي قار كانت ٧٠٪ وميسان ٩١٪ اذ انها ستفوق المحافظات اضافة الى البترودولار يتوقع ان تكون صرفها ١٠٠٪ اما نينوى فكانت نسبة صرفها ٦,٦٪ وكركوك كانت ٣٢,٧٪ بينما ديالى كانت ٩,٣٪ اما الانبار فكانت نسبة المصروف الفعلي فيها ٤٨,٨٪ وبابل كانت ٣٣,٩٪ بينما كانت كربلاء ٢٠,٧٪ اما واسط فكانت ١٧,١٪ وصلاح الدين فكانت ١٩,٢٪ اما النجف فكانت ٤٢,٧٪ والديوانية كانت ١,٩٪ والمثنى كانت ٤٠,٢٪ والبصرة كانت ١٤,٦٪.

و بناء على كلام بني فأن مجموع نسبة صرفيات المحافظات كانت ٣٤,٩٪.

و بخصوص نسب دقيقة في الانجاز قالت بني انها غير متوفرة حالياً واننا نطلب بيانها من المحافظات والوزارات بعد الشهر الواحد من العام التالي.

و اوضحت بني ان ما حصل هو مصادقة الخطة التنموية في الشهر الرابع واعطاء الاموال في الشهر الخامس والبداية في الشهر السادس والعمل يكون تصاعدياً برغم ضيق المدة.

كشفت بني ان ارقام المصروف الفعلي من تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم برغم كونها غير محدثة منذ شهور عدة الا انها ممكن أن تعطي تصوراً فمثلاً بغداد نسبة صرف موازنتها لغاية 31/8/2010 كانت 67% ومحافظة ذ ي قار كانت 70% وميسان 91% اذ انها ستفوق المحافظات اضافة الى البترودولار يتوقع ان تكون صرفها 100% اما نينوى فكانت نسبة صرفها 6.6% وكركوك كانت 32.7% بينما ديالى كانت 9.3% اما الانبار فكانت نسبة المصروف الفعلي فيها 48.8% وبابل كانت 33.9% بينما كانت كربلاء 20.7% اما واسط فكانت 17.1% وصلاح الدين فكانت 19.2% اما النجف فكانت 42.7% والديوانية كانت 1.9% والمثنى كانت 40.2% والبصرة كانت 14.6%.

الاقتصادي | العدد (1999) السنة الثامنة -الثلاثاء (28) كانون الاول 2010

مشروع قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق لعام 2011

تضمن مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2011 بصيغته النهائية المعدلة تمهيدا لعرضه على البرلمان للتصويت عليه.

وينص المشروع على أن تقدر إيرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية/2011 بمبلغ (78705237500000) دينار (ثمانية وسبعون ألف وسبعمائة وخمسة مليار ومائتان وسبعة وثلاثون مليون وخمسمائة ألف دينار) وفق الحسابات الرئيسية. واحتسبت الموازنة الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره (73) دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (2250000) برميل يوميا منها (150000) برميل يوميا عن الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام عن طريق إقليم كردستان.

بغداد/ المدى الاقتصادي

وينص المشروع أيضا على أن تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بقيد"توثيق"جميع مبالغ المنح النقدية التي تحصل عليها بموجب اتفاقيات مع حكومات أو مؤسسات أجنبية، واعتبارها إيرادا نهائيا للخزينة العامة الاتحادية وعلى وزارة المالية الاتحادية إعادة تخصيصها للأغراض التي منحت لأجلها وذلك بالتنسيق مع وزارة التخطيط الاتحادية.

ويوجب المشروع تقييد جميع مبالغ التبرعات النقدية التي تحصل عليه الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات غير المنتظمة بإقليم بعد قبوله من مجلس الوزراء إذا كانت من مصادر أجنبية ومن وزير المالية الاتحادية على أن يقوم وزير المالية الاتحادي بتخصيصها من اعتمادات الوزارة أو الجهة الغير المرتبطة بوزارة للصرف وفقا للإغراض التي منحت لأجلها.

وبغية اطلاع الرأي العام ننشر مسودة مشروع الموازنة العامة للدولة:

قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية/ ٢٠١١

((الفصل الأول))

-الإيرادات-

المادة-١- أولا":أ- تقدر إيرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية/٢٠١١ بمبلغ (٧٨٧٠٥٢٣٧٥٠٠٠٠٠) دينار (ثمانية وسبعون ألف وسبعمائة وخمسة مليار ومائتان وسبعة وثلاثون مليون وخمسمائة ألف دينار) حسبما مبين في (الجدول/أ- الإيرادات وفق الحسابات الرئيسية) الملحق بهذا القانون.

ب- احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره (٧٣) دولارا للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (٢٢٥٠٠٠٠) برميل يوميا (مليونان ومائتان وخمسون ألف برميل يوميا) منها (١٥٠٠٠٠) برميل يوميا (مائة وخمسون ألف برميل يوميا) عن الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام عن طريق إقليم كردستان وإلزام الإقليم بتحويل الإيرادات المتأتية عن ذلك إلى صندوق إعمار العراق DFI بعد خصم نسبة الـ(٥٪) عن تعويضات حرب الكويت أو أية نسبة أخرى يقررها مجلس الأمن وتسديدها إلى الأمم المتحدة وعند عدم التسديد يتم خصم المبالغ من حصة الإقليم البالغة ١٧٪.

ثانيا": تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بقيد جميع مبالغ المنح النقدية التي تحصل عليه بموجب اتفاقيات مع حكومات او مؤسسات أجنبية إيرادا نهائيا للخزينة العامة الاتحادية وعلى وزارة المالية الاتحادية إعادة تخصيصها للإغراض التي منحت لأجلها وذلك بالتنسيق مع وزارة التخطيط الاتحادية

ثالثا": تقيد جميع مبالغ التبرعات النقدية التي تحصل عليه الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات غير المنتظمة بإقليم بعد قبوله من مجلس الوزراء إذا كانت من مصادر أجنبية ومن وزير المالية الاتحادية على أن يقوم وزير المالية الاتحادي بتخصيصها من اعتمادات الوزارة أو الجهة الغير المرتبطة بوزارة للصرف وفقا للاغراض التي منحت لاجلها.

رابعا": تقيد كافة المنح والتبرعات العينية التي تحصل عليها الوزارات عليها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات غير المنتظمة بإقليم بعد موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصادر أجنبية ومن وزير المالية الاتحادي إذا كانت من مصادر وطنية في سجلات الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظة لتتولى استخدامها وللإغراض التي منحت من اجلها.

خامسا": تستحصل موافقة وزير المالية الاتحادي على قبول المنح أو التبرعات المقدمة من قبل حكومات ومؤسسات أجنبية إلى الوزراء والجهات غير المرتبطة بوزارة على شكل مساعدات فنية وإعداد دراسات أو تصاميم وغيرها على أن يتم قيد أقيامها التخمينية في سجلات الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظة ذات العلاقة

((الفصل الثاني))

-النفقات والعجز-

المادة-٢، أولا"النفقات:

يخصص مبلغ مقداره (٩٢٩٨٠٥٨٢٩٧٠٠٠) دينار لنفقات السنة المالية ٢٠١١ يوزع وفق (الحقل ٣ إجمالي النفقات) من (الجدول ب النفقات حسب الوزارات)الملحق بهذا القانون.

أ- مبلغ مقداره (٢٨٩٥٧٩٥٧٨٠٤٠٠٠) دينار لنفقات المشاريع الاستثمارية يوزع وفق الحقل (٢ نفقات المشاريع الاستثمارية) من(الجدول ب النفقات حسب الوزارات) الملحق بهذا القانون.

ب- مبلغ مقداره (٦٤٠٢٢٦٢٥١٦٦٠٠٠) دينار للنفقات الجارية وعلى النحو التالي:

١-نفقات الدفاع والأمن(١٣٥٢٠٦٤٥٢٢٢٠٠٠) ألف دينار

٢- نفقات تعويضات والديون (٦٤٨٤١٥٢٣١٥٠٠٠) دينار

٣-نفقات دعم الشرائح الاجتماعية (١٢٥٦٢٢٥٨٧٢٠٠٠) دينار

٤-نفقات دعم الشركات العامة والهيئات الممولة ذاتيا (٢٤٨٥٦٦٩٣٧٤٠٠٠) دينار

٥-النفقات القطاعية

أ-الزراعي(٤٩٣٨٦١٠٩٦٠٠٠) دينار

ب-الصناعي والطاقة(٣٦٤٢٢٨٧٨٣٦٠٠٠) دينار

ت-النقل والمواصلات (٢٣٤٢٦٣٠٥٥٠٠٠) دينار

ث-التشييد والإسكان والخدمات(٢١١٣٢٣٩٠٧٠٠٠) دينار

ج-التربية والتعليم(٧٨٧٩٠٧٥١٨٠٠٠٠) دينار

٦-نفقات الوزارات والإدارات العامة الأخرى(١٤٦٠٩٠٨٨٤٦١٠٠٠) دينار وحسب التفاصيل الواردة وفق الحقل

١-النفقات التشغيلية الجدول ب النفقات حسب الوزارات الملحق بهذا القانون.

ج-يخصص مبلغ قدره(٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار احتياطي الطوارئ ضمن اعتمادات المصروفات الأخرى لموازنة وزارة المالية الاتحادية من أصل التخصيصات الواردة بالفقرة(أولا-ب) النفقات المشار إليها أعلاه.

د- تخصيص مبلغ قدره(٢٦٥٧٢٥٦٠٠٠٠٠٠) دينار لأعمار وتنمية مشاريع الأقاليم والمحافظات بضمتها إقليم كردستان من أصل التخصيصات المشار إليها بالفقرة(أولا- أ) أعلاه يتم توزيعه كالأتي

أ- حسب نفوس كل محافظة

ب- حسب المحرومية على أن لا يعطل ذلك التوزيع حسب نفوس كل محافظة وينفذ على النحو الأتي:

١-يقدم المحافظ خطة أعمار المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها المصادق عليها من قبل مجلس المحافظة الى وزارة التخطيط لغرض دراستها والمصادقة عليها على أن تراعى المناطق الأكثر تضررا داخل المحافظة.

٢- يتولى المحافظ تنفيذ خطة الأعمار المقرة ويتولى مجلس المحافظة مسؤلية مراقبة التنفيذ.

هـ- يخصص مبلغ (١٦٣٣٧٨٨٠٠٠٠٠٠) دينار إلى المحافظات ما يعادل دولارا واحدا عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة ودولار واحد عن كل برميل نفط خام مكرر في مصافي المحافظة ودولار واحد عن كل ١٥٠ متر مكعب منتج من الغاز الطبيعي في المحافظة يتم توزيعه حسب إنتاج كل محافظة وعلى أن يتم إجراء التسويات الحسابية بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية.

ثانيا"العجز

أ- بلغ إجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية (٠٠٠٢٠١١١٤٢٧٥٣٤٥٤٧٠) دينار ويغطي هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٠ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي.

ب- يخول وزير المالية الاتحادي صلاحية الاستمرار بالاقتراض من صندوق النقد الدولي بما يكمل مبلغ (٥،٤)مليار دولار ومن البنك الدولي بما يكمل المبلغ الـ(٢) مليار دولار خلال سنة ٢٠١١ وباستخدام حقوق السحب الخاص بـ SDR بحدود (٨،١) مليار دولار لتغطية العجز المتوقع بالموازنة العامة الاتحادية إضافة إلى الاقتراض الداخلي بموجب حوالات الخزينة.

ج- كذلك يمول العجز من مبلغ القرض البالغ (٥٠٠) مليون دولار الممنوح لوزارة النفط من قبل شركة النفط البريطانية.

((الفصل الثالث))

-احكام عامة وختامية-

المادة-٣-

يحصر الصرف من اعتمادات الحسابات الرئيسية (المنح، الإعانات، المصروفات الأخرى، ونفقات المشاريع الرأسمالية) المعتمدة ضمن الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق من قبل الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بإقليم في ضوء الاعتمادات المرصودة ضمن موازنته السنوية.

المادة-٤-

لوزير المالية الاتحادي صلاحية إجراء المناقلة بين اعتمادات الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها في الموازنة العامة الاتحادية السنوية والتكميلية على مستوى الأبواب والأقسام والحسابات الرئيسية والفرعية وله تخويل الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات غير المرتبطة بإقليم صلاحية إجراء المناقلة بين اعتمادات الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها في الموازنة العامة الاتحادية السنوية أو التكميلية بنسبة لا تتجاوز (١٠٪) من وحدة صرف لوحدة الصرف الأخرى التي يتم تخفيض اعتماداتها باستثناء اعتمادات المشاريع الاستثمارية مع مراعاة أحكام البند (٨) من القسم (٩) من قانون الإدارة المالية والدين رقم (٩٥) لسنة/ ٢٠٠٤ على أن لا تتم المناقلة من تخصيصات نفقات المشاريع الرأسمالية إلى النفقات التشغيلية ولا تتم من

تخصيصات الموجودات غير المالية إلى مادة الرواتب والنفقات التشغيلية.
المادة-٥-
مجلس الوزراء استخدام المبالغ المعتمدة لـ(احتياطي الطوارئ) المنصوص عليها في البند (أولا"- ج) من المادة (٢) من هذا القانون لتسديد النفقات الطارئة وغير المتوقعة بعد نفاد هذا القانون وكانت حاجة ملحة للإنفاق المحلي وعدم وجود تخصيص لتغطية هذه الحاجة.
المادة- ٦-
أولا: لا تستخدم الاعتمادات المصادق عليها في هذا القانون لغاية ٣٠/ كانون الأول من السنة المالية/٢٠١١ تابعا وتقيد الإيرادات المتحققة لغاية ٢٠١١/١٢/٣١ والمقبوضة بعد نهاية السنة المالية ٢٠١١ إيرادا"للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢.
المادة-٧-
يتم احتساب مبالغ المنح والإعانات غير المستخدمة من المبالغ المخصصة لدوائر الدولة وشركات القطاع العام بانتهاء السنة المالية ٢٠١٠ وفق المعايير المحاسبية المستخدمة لاحتساب الصرف النهائي وتعتبر المبالغ المدفوعة بصورة زائدة وفق هذه الأسس دفعة مقدمة على حساب المنحة المخصصة للدائرة أو الوحدة في السنة المالية/ ٢٠١١.
المادة-٨-
لوزير الاتحادي المختص ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين ورؤساء المحافظات صلاحية الصرف في ضوء التخصيصات المعتمدة ضمن موازنتهم السنوية وتخويل رؤساء الدوائر التابعة لوزارته أو الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية الصرف كلا أو جزءا ووفقا لما يأتي:
أولا": أن يتم الصرف وفقا"للاعتمادات المصادق عليها في الموازنة العامة الاتحادية السنوية أو التكميلية وللإغراض المحددة لها.
ثانيا": أن يتم استخدام الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة الاتحادية بموجب خطة أنفاق يصادق عليها وزير المالية الاتحادي.
ثالثا": التقيد بالاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة الاتحادية بموجب خطة أنفاق يصادق عليها وزير المالية الاتحادي.
رابعا": التقيد بالاعتمادات المخصصة في الموازنة في الموازنة العامة الاتحادية ولا يجوز الدخول في الالتزام بالصرف بما يزيد عما هو مخصص في الموازنة العامة الاتحادية
المادة-٩-
اولا":تقدم الوزارات ودوائر الدولة الاتحادية كافة حساباتها الشهرية(موازين المراجعة) في موعد لا تتجاوز مدته(١٠ ايام) من نهاية كل شهر الى وزارة المالية الاتحادية دائرة المحاسبة.
ثانيا: لا يجوز إجراء أي مناقلة ضمن تخصيصات (أعمار وتنمية مشاريع الأقاليم والمحافظات) بين المحافظات
المادة-١٠-
لوزير المالية الاتحادي بالتنسيق مع وزير التخطيط الاتحادي مناقلة التخصيصات المعتمدة للمشاريع الاستثمارية الواردة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠١١ التي لم تنفذ ما نسبته(٢٥٪) من تخصيصات كل مشروع خلال ستة أشهر من إقرار الموازنة على أن لا تؤثر على التزامات الجهة المنفذة التعاقدية، وتحويلها إلى مشاريع أخرى وتستثنى من ذلك المشاريع التي لم يبدأ التنفيذ بها لأسباب أمنية قاهرة
المادة-١١-
أولا": عند نقل الموظف من دائرة من دوائر الدولة الممولة مركزيا"أو ذاتيا"إلى القطاع الخاص تتحمل وزارة المالية الاتحادية نصف راتبه الذي يتقاضاه من الدوائر المنقول منها لمدة سنتين اعتبارا"من تاريخ نقله على إن تقطع علاقته من دائرته نهائيا"
ثانيا":تقوم الدائرة المنقولة منها الموظف بصرف نصف الراتب المنصوص عليه في الفقرة (أولا") من هذه المادة إلى جهة القطاع الخاص المنقول إليها
المادة- ١٢-
يخول وزير البلديات والإشغال العامة الاتحادي صلاحية إجراء مناقلة بين تخصيصات موازنة المؤسسة البلدية ذات التمويل الذاتي للمحافظة الواحدة لتنفيذ الخدمات المطلوبة
المادة-١٣-
أولا: تحدد حصص المحافظات غير المنتظمة في إقليم بنسبة عدد سكانها من إجمالي النفقات المبينة في الجدول(الجدول/ د النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بعد استبعاد حصة إقليم كردستان البالغة (١٧٪)
ثانيا": تحدد حصة إقليم كردستان بنسبة (١٧٪) من إجمالي النفقات المبينة في (الجدول/ د- النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون على أن لا يتم التصرف بهذه الحصة إلا بعد التشاور والتنسيق بين الوزارة المعنية في الحكومة الاتحادية والوزارة المعنية في إقليم كردستان
ثالثا":تحدد نسبة(١٧٪) من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها لإقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة بـ(مجلس النواب، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، أجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون، أجور تدقيق ومتابعة وملاحقة الأموال في الخارج، أجور تدقيق شركة (ارنست ويونغ) ولجنة الخبراء الماليين، المساهمة في كلفة إنتاج النفط الخام المصدر بما فيها عقود الشركات الأجنبية المنفذة لاقليم كردستان، فوائد القروض الأجنبية، فوائد على على سندات حوالات الخزينة العامة، فوائد السندات على إطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص، مبالغ المساهمات العربية والدولية، مبالغ تعويضات حرب الكويت، النفقات التشغيلية لمديرية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود، تسوية الديون في الخارج، الفوائد المترتبة على اعادة هيكلية الديون الخارجية بموجب اتفاقية دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس، أجور نقل النفط الخام المصدر عبر تركيا، اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس والمشاريع الاستثمارية للشركات النفطية الأجنبية).
رابعا": عند حصول زيادة أو انخفاض في إجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف أو تخفض حصة إقليم كردستان تناسبيا"مع هذه الزيادة والنقصان على موازنة إقليم كردستان مع مراعاة أحكام البند(ثانيا") من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات السيادية من مناقلة النفقات السيادية إلى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة أعلاه.
على رئيس مجلس الوزراء الاتحادي الاتفاق مع رئيس إقليم كردستان حول نفقات(الرواتب والتسليح والتجهيز) لقوات حرس الإقليم بما ينسجم مع الدستور ودفع سلف يتفق عليها لتغطية ذلك لحين صدور قانون ينظم الاستحقاقات وتسديدها.
المادة-١٤-
اولا"-أ- يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية لأقليم كردستان باحتساب وتحديد الإيرادات الاتحادية المستحصلة في الإقليم لهذه السنة وتقوم وزارة المالية في الإقليم بتحويلها إلى وزارة المالية الاتحادية شهريا.
ب- يتم تسوية المستحقات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية للسنوات من (٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٠) والسنوات اللاحقة لها بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان.
ثانيا": عند عدم تسديد الإيرادات الاتحادية المستحصلة الى الخزينة العامة الاتحادية تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب الفقرة(أ) من البند (أولا)من هذه المادة بما يعادل الإيرادات المخطط لها في الموازنة الاتحادية وتجري التسوية الحسابية لاحقا".
ثالثا":تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع مبالغ الضرر التي يسببها الإقليم أو المحافظة نتيجة عدم سماحه باستخدام الفضاء الجوي لجمهورية العراق لإغراض شركات الهاتف النقال المجازة من الحكومة الاتحادية من حصة الإقليم أو المحافظة عند التمويل وتحديدا من الإيرادات المستحصلة من إجازات ورسوم الهاتف النقال.
رابعا": تتولى وزارة النفط الاتحادية بتحديد الضرر الذي تسببه اي جهة نتيجة التصرف بالنفط الخام المستخرج لغرض التصدير والاستهلاك المحلي.
المادة ١٥-
يعاد النظر في حصة إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة بإقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١١ وما بعدها في ضوء نتائج الإحصاء والتعداد السكاني لسنة ٢٠١١ وعلى أن يتم في ضوء تحديد المبلغ الحقيقي لحصة الإقليم أو المحافظة غير المنتظمة بإقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١١ وعرض الفرق على مجلس الوزراء الاتحادي لتسويته.
المادة ١٦-
أولا: تقيد جميع إيرادات الدوائر الممولة مركزيا"إيرادا"نهائيا"للخزينة العامة الاتحادية للدولة ويتم إظهارها في موازين المراجعة.
ثانيا": استثناء من حكم البند اولا لوزير المالية الاتحادي إضافة مبالغ الإيرادات الشهرية التي تحققها دوائر وزارة الصحة الاتحادية إلى ميزانية هذه الوزارة.
المادة- ١٧-
تحول جميع إيرادات هيئة الاتصالات والإعلام إلى حساب الخزينة الاتحادية للدولة وتتولى وزارة المالية الاتحادية تخصيص موازنة للهيئة من الواردات التي تستلمها.
المادة-١٨-
تلتزم الوزارات الاتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة بالجدول/ج عدد القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزيا لسنة ٢٠١١الملحق بهذا القانون ولوزير المالية الاتحادي صلاحية استحداث الوزارات.
المادة-١٩-
تراعى عدالة توزيع القروض التي تقدم للحكومة الاتحادية على أقاليم ومحافظات العراق وحسب نسب سكانها بعد الاخذ بنظر الاعتبار المشاريع الإستراتيجية الممولة من هذه القروض حصرا".
المادة-٢٠-
أولا": قيام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بالتنسيق المسبق مع المحافظات ومجالسها عند اختيار المشاريع.
ثانيا للوزارة الاتحادية تكليف المحافظة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية المخصصة بموازنتها والعائدة لتلك المحافظة.
ثالثا": للمحافظة تكليف أي وزارة من الوزارات الاتحادية او حسب الاختصاص لتنفيذ المشاريع الاستثمارية في تلك المحافظة على حساب تخصيصات (أعمار وتنمية الأقاليم والمحافظات) المخصصة لها.
المادة-٢١-
تعد الرئاسات الثلاث ضوابط لصرف المنافع الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة المالية الاتحادية وديوان الرقابة المالية الاتحادي وعلى ان يجري الصرف وفق أحكام المادة(٢٩) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٠٨ رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٨ لحين إصدار هذه الضوابط والمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء.
المادة-٢٢
اولا": لوزير المالية الاتحادي تامين التخصيصات المالية للموظفين العاملين في الشركات والهيئات العامة الممولة ذاتيا"التي سيتم استحداث الدرجات الوظيفية لهم نتيجة لنقل خدماتهم إلى ملاك الدوائر الممولة مركزيا وفقا للمادة (١٨) من هذا القانون لتغطية احتياجاتهم من الموظفين.
ثانيا": على الوزارات الاتحادية كافة إيقاف التعيينات ضمن ملاك التشكيلات التابعة لها من الشركات العامة والهيئات الممولة ذاتيا التي تتلقى منحة من الخزينة العامة الاتحادية للدولة أو القروض من المصارف الحكومية على ان تحذف الدرجات الوظيفية ضمن مفردات ملاك الجهات مدار البحث عند شغورها بسبب النقل أو الإحالة إلى التقاعد أو الاستقالة أو الوفاة.
المادة-٢٣-
أولا: تستقطع نسبة ٢٠٪ من رواتب رئيس مجلس النواب ونائبيه ورئيس اللجمهورية ونوابه ورئيس مجلس الوزراء ونوابه.
ثانيا":تستقطع نسبة(١٠٪) من رواتب مجلس القضاء الاعلى ونوابه واعضاء مجلس النواب والوزراء ومن بدرجتهم ومن يتقاضى راتب وزير ومن هم بدرجة وكيل وزارة والمستشارين واصحاب الدرجة الخاصة والمدراء العامين ومن بدرجتهم والعاملين في مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء (رئاسة الوزراء/ امانة مجلس الوزراء/ مجلس الامن الوطني/مكتب القائد العام للقوات المسلحة/ جهاز المخابرات الوطني العراقي/ الهيئة الوطنية للاستثمار).
المادة-٢٤-
اولا": تقدم الوزارات ودوائر الدولة الاتحادية كافة حساباتها الشهرية (موازين المراجعة) في موعد لا تتجاوز مدته (١٠ أيام)من نهاية كل شهر الى وزارة المالية الاتحادية- المحاسبة.
ثانيا: لا يجوز اجراء اي مناقلة ضمن تخصيصات اعمار وتنمية مشاريع الاقاليم والمحافظات بين المحافظات.
المادة-٢٥-
اولا": لوزير المالية الاتحادي اعادة تخصيص المبالغ المعتمدة ضمن الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٠ لاغراض المشاريع الاستثمارية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومشاريع تنمية وتسريع اعمار المحافظات وانعاش الاهوار والمشاريع البترودولار وغير المصروفة الى تخصيصات الجهة المستفيدة حصرا لصرفها خلال سنة ٢٠١١ لانجاز المشاريع الاستثمارية استناءا من احكام القسم الرابع/أ من قانون الادارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤.
ثانيا". لوزير المالية الاتحادي تخصيص مبالغ عن كميات المعادلة(١) دولار عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة أو دولار واحد نفط خام مكرر في مصافي المحافظة ودولار واحد عن كل ١٥٠ متر مكعب منتج من الغاز الطبيعي في المحافظة عن مستحقات المحافظة لعام ٢٠١٠ والتي لم تدرج ضمن موازنة السنة المذكورة اعلاه لسبب تاخر ارسال المشاريع الجديدة من قبل المحافظة المعنية الى وزارة التخطيط باعتبارها حقوق مكتسبة وواجبة الدفع للمحافظة.
المادة ٢٦-
على مجلس الوزراء اعداد قانون ينظم ملاكات ورواتب منتسبي مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.
المادة ٢٧-
منع تاجير الطائرات الخاصة بشكل مطلق على حساب الدولة للجهات كافة باستثناء الرئاسات الثلاث.
المادة ٢٨-
لا تزيد المكافآت النقدية او العينية الممنوحة للعاملين على مليون دينار سنويا للشخص الواحد ولغير العاملين لقاء خدمة مؤداة الى الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة وضمن التخصيصات المقرة بالموازنة المختصة وبموجب تعليمات تصدرها وزارة المالية الاتحادية.
المادة ٢٩-
يحال رئيس الدائرة لوحدة الانفاق الى التحقيق وفق القوائم القانونية والتعليمات النافذة التي يتخلف عن تقديم الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٠ لدائرته بعد نفاذ القانون في الموعد المحدد في قانون الادارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤.
المادة ٣٠-
اولا: لايعمل باي قرار مخالف بهذا القانون ولاتتحمل الخزينة العامة الاتحادية اي اعباء مالية لهذا القرار مالم يكتسب الشرعية القانونية ويصادق عليه في مجلس النواب.
ثانيا:تقدم مشروعات القوانين المالية من قبل مجلس الوزراء الى مجلس النواب ولاتنفذ باثر رجعي.
المادة ٣١-
تلتزم الشركات العامة بمراعاة احكام القسم (٨) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤.
المادة ٣٢-
تلزم وزارات الكهرباء والاتصالات والبلديات والاشغال العامة الاتحادية وامانة بغداد والبلديات في المحافظات بتفعيل جباية اجور الكهرباء والهاتف والماء والمجاري من المواطنين واصحاب الاعمال والمصانع والجهات الحكومية والقطاع العام وغيرهم لغرض زيادة مواردها الذاتية وتقليل الاعتماد على الموازنة العامة الاتحادية.
المادة ٣٣-
على الوزرات الاتحادية كافية والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات الشراء من القطاع العام مع مراعاة المنافسة في السعر والجودة اضافة الى التعامل مع وزارة النقل كناقل وطني.
المادة ٣٤-
عدم تمويل الشركات العامة الممولة ذاتيا من قبل الموازنة العامة الاتحادية وبامكان الشركات المذكورة الاقتراض من المصارف الحكومية وفقا لقانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ بعد تقديمها لدراسات الجدوى باستثناء المديريات التابعة لوزارة الكهرباء الاتحادية وشركات وزارة الزراعة الاتحادية وشركات التصنيع العسكري التي تم الحاقها بوزارتي الدفاع والصناعة والمعادن الاتحاديتين والشركة العامة للسكك الحديد العراقية التابعة لوزارة النقل الممولة ذاتيا.
المادة ٣٥-
عدم التعيين في اية وظائف قيادية (مدير عام فما فوق) مالم يوجد لها درجة في قانون الوزارة والهيكل التنظيمي الصادر استنادا الى قانون الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة.
المادة ٣٦-
للوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة إحالة الموظفين الفائضين عن الحاجة ممن لديهم خدمة تقاعدية لا تقل عن ١٥ سنة ولا تقل أعمارهم عن الخمسين سنة إلى التقاعد.
المادة ٣٧-
تلزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وكافة الجهات الرسمية الأخرى عدم تحمل نفقات إيفاد منتسبيها عن زيارات الاطلاع والمشاهدة وتنظم الايفادات لحضور المؤتمرات والندوات وورش العامل والاجتماعات بموجب تعليمات تصدر عن مجلس الوزراء باقتراح من وزارة المالية والأمانة العامة لمجلس الوزراء.
المادة ٣٨-
أولا: تعفى من الرسوم كافة البضائع والسلع المستوردة من قبل دوائر الدولة والقطاع العام باسمها ولاستخدامها.
ثانيا: يشمل الإعفاء أعلاه البضائع والسلع المستوردة لدوائر الدولة والقطاع العام من حكومات ومؤسسات مانحة.
المادة ٣٩-
يقوم البنك المركزي العراقي بتقديم قرض بمبلغ ٥ مليار دولار لدعم برامج ومشاريع الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١٠ وفق شروط وجدولة يحددها البنك المذكور بالتنسيق مع مجلس الوزراء لغرض تسديد وعلى ان يقوم مجلس الوزراء بإضافة ما يقابله من مشاريع وبرامج ضمن موازنة اتحادية لعام ٢٠١٠٠
المادة ٤٠-
الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين ورؤساء المجالس المحلية والبلديات والجهات المعنية تنفيذ هذا القانون.
المادة ٤١-
على وزير المالية الاتحادي إصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.
المادة ٤٢-
ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وينفذ اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠١١.

العدد (1999) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) كانون الاول 2010 | الاقتصادي

احتياطيات البنك المركزي والدينار

يرتبط تزايد احتياطيات البنك المركزي بعملية تمويل الانفاق الحكومي الداخلي بالاصدار النقدي ونمو كتلة السيولة المحلية. ويمثل الجزء من الانفاق الحكومي الممول عن طريق زيادة الاحتياطيات اضافة صرفة للطلب الكلي، ويزاول ضغوطا"تضخمية اهملت العناية بها، وتستحق لوحدها معالجة مستفيضة لا يتسع لها المجال الآن. ونريد في هذه المقالة القاء الضوء على كيفية تكوين احتياطيات البنك المركزي وبالعلاقة مع سعر الصرف. لا ادري لماذا يتجنب الوعي الاقتصادي في العراق النظر الى حقيقة الايراد النفطي بأنه عملة اجنبية تنحصر وظيفتها في تمويل الاستيرادات الخاصة والعامة ونفقات خدمة الدين الاجنبي.

د. أحمد ابريهي علي

نائب محافظ البنك المركزي العراقي

ويتراكم الفائض من العملة الاجنبية، خارج العراق لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وبنوك مركزية ومؤسسات مالية دولية عالية الجدارة الائتمانية. والارتباط بين ايراد النفط واحتياطيات البنك المركزي غاية في البساطة.

اذ تبيع وزارة المالية عملة اجنبية للبنك المركزي لشراء الدينار العراقي من اجل تغطية انفاقها الداخلي، والمبلغ الديناري المدفوع للمالية هو العملة الاجنبية المحولة إلى البنك مضروبة بسعر الصرف.

والبنك المركزي بدوره يبيع للقطاع الخاص من تلك العملة الاجنبية بمقدار ما يطلب، وبذلك فأن الفرق بين العملة الاجنبية التي يستلمها البنك من المالية وما يبيعه منها للقطاع الخاص يتراكم في حسابات البنك خارج العراق ويطلق عليه الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي.

والمسألة الجوهرية في النظام المالي للعراق، وعلى فرض استمراره، والتي ستحكم المسار الاقتصادي في العقدين القادمين على الاقل، هي ان الحكومة لا تستطيع الحصول على الدينار العراقي لتمويل انفاقها الداخلي الا ان تشتريه بالعملة الاجنبية من البنك المركزي، وبالضبط مثلما لا تستطيع الحصول على اليورو الا ان تدفع مبلغا"معادلا"بالدولار.

اما فرص الاقتراض بالدينار من المصارف العراقية عملة اجنبية الى القطاع الخاص فيلزمه تخفيض سعر صرف العملة الاجنبية، اي رفع سعر صرف الدينار الى مستويات عالية، عسى ان يزداد طلب القطاع الخاص ويمتص الفائض.

وهذا الاجراء غير سليم من الناحية الاقتصادية لان سعر صرف الدينار مرتفع فالدولار بسعر ١١٧٠ ديناراً اصبح رخيصا"جدا"لان الدينار فقد الكثير من قوته الشرائية بين عام ٢٠٠٣ عندما كان سعر الصرف ١٥٠٠ دينار للدولار والوقت الحاضر.

وان رفع سعر الدينار يؤدي الى قتل القطاع الانتاجي وتوقف الاستثمار في الصناعة وغيرها من الانشطة السلعية، ويتجه الاقتصاد العراقي نحو بنية ريعية صرفة: نفط خام وخدمات، وهو ما تحقق الآن بسبب الاصرار على رفع سعر صرف الدينار برغم تراكم اثار التضخم وانعكاسها في تكاليف الانتاج المحلي، آخذين بالاعتبار المستوى المنخفض للانتاجية مقارنة بالكلفة الاجرية لوحدة المنتج.

وهوغير مقبول، من زاوية المالية العامة اذ سوف تحتاج الحكومة عملة اجنبية بمقادير اكبر لتمويل الحجم نفسه من الانفاق الداخلي وبذلك تواجه عجزا"فعليا"، فتضطر الى الاقتراض من الخارج لشراء الدينار العراقي من البنك المركزي.

وحتى لو انخفض سعر صرف الدولار أي ارتفعت قيمة الدينار تجاه الدولار، فمن غير المتوقع زيادة طلب القطاع الخاص على العملة الاجنبية حتى استيعاب كامل العرض لتستقر احتياطيات البنك المركزي عند مستوياتها الحالية.

لقد اغفلت المناقشات التي دارت حول احتياطيات البنك المركزي في الاروقة الرسمية وحتى في الوسط الاكاديمي ابسط العلاقات المتعارف عليها في سوق الصرف. وهي ان احتياطيات السلطة النقدية لاتتزايد الا لوجود عرض زائد من العملة الاجنبية عن الطلب بموجب سعر الصرف السائد، وان هذا العرض الزائد يزاول ضغطا"لرفع قيمة العملة الوطنية ولذلك تقتطع البنوك المركزية العرض الزائد وتراكمه في احتياطيات متزايدة لكبح ارتفاع سعر عملتها الوطنية.

كان البنك المركزي مشتريا"للعملة الاجنبية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن ولذلك كان دوره في سوق الصرف مانعا"لارتفاع سعر صرف الدينار، على عكس الانطباع السائد تماما". ومن غير المنطقي القول ان احتياطيات البنك المركزي ساعدت الدينار العراقي وهي تتزايد.

وفي الحقيقة هي ليست مستهدفة لتكون٤٠ او ٥٠ مليار دولار، بل تراكمت بالمحصلة لتيارين: عملة اجنبية من وزارة المالية وطلب عليها من القطاع الخاص، ولكن هل هذا يعني ان الاحتياطيات لا وظيفة لها، بل لها وظيفة في حالة انقطاع المورد النفطي او نزوله الى مستويات بالغة الانخفاض وعندما يسوء الوضع الاقتصادي فسوف يتغير السياق السياسي والاطار التشريعي ليسمح بالانتفاع من الاحتياطيات، وفيما عدا ذلك فان الحكومة وطالما لديها مورد نفطي او تقترض من الخارج، وهي مضطرة للحصول على الدينار بالعملة الاجنبية، فسوف تصل الى البنك المركزي مقادير منها تكفي لطلب القطاع الخاص، اي من المستبعد ان تظهر الحاجة لاستخدام الاحتياطيات في الاستجابة لطلب القطاع الخاص بحسب الثوابت الحالية للنظام المالي – النقدي في العراق.

ولكن لان هذا الكلام لايبدو مناسبا"في مجتمع اعتمد على اضفاء صفة قطعية مسبقة على المفردات، فاختار الوسط الرسمي، بل والاكاديمي ايضا"القول ان احتياطيات البنك المركزي ازدادت من لا شيء الى ٥٠ مليار دولار لتدعم الدينار العراقي ولولاها لكان نصيب الدينار الانهيار بينما في الواقع كان العكس تماما"هو الصحيح.

من المهمات الكبرى امام السلطة المالية التي عليها واجب النهوض بها هي:

اولا": ان تبين كيفية التصرف بالمورد النفطي عند عرض الموازنة للمناقشة والتصويت عليها.

ثانيا": وهذا يتطلب بيان انفاقها بالعملة الاجنبية اي مستورداتها ومدفوعاتها الخارجية وما تبيعه للبنك المركزي للحصول على عملة عراقية.

ثالثا": ان تسعى لتوسيع طاقة الاقتصاد العراقي لاستيعاب المزيد من الانفاق دون ضغوط تضخمية وهذا يتطلب برنامج لازالة الاختناقات وتوفير قدرات اضافية لانتاج السلع والخدمات ذات الطابع المحلي، اي غير المتاجر بها، وان ينفذ هذا البرنامج بوتيرة اسرع من نمو الايراد النفطي.

رابعا": ان تضمن استخدام الجزء الاكبر من المورد النفطي لتنمية الاقتصاد العراقي من خلال استيراداتها ومدفوعاتها الخارجية واستيرادات القطاع الخاص.

خامسا": ان تعيد النظر بمنظومة العلاقات فيما بين العمليات المالية والنقدية بحيث لا يستنسخ العراق نموذج الاقتصاد الخليجي، لان استثمار اموال النفط العراقي في الخارج تحت اية ذريعة يعد خسارة تنموية لا بد ان تتجنبها السياسة الاقتصادية، في الوقت الحاضر والامد المنظور.

ولكي نتجنب اغراء القارئ بفهم احادي الجانب نذكر ان البلدان النفطية مثل السعودية والكويت، وحتى عُمان، ايضا"لديها فوائض تتراكم ولا تستطيع استيعاب كل المورد النفطي، بل ان نسبة الاستيرادات الى موارد النفط السنوية في العراق هي اعلى مما في السعودية والكويت، وروسيا راكمت احتياطيات دولية تجاوزت ٤٥٠ مليار دولار. وتوجد بلدان غير نفطية تحافظ على فائض مستمر في ميزانها التجاري وتراكم احتياطيات ومنها الصين وتايوان وهونكونغ وكوريا الجنوبية.

ان الاجراءات الحاكمة لبيع العملة الاجنبية للقطاع الخاص بحاجة الى تطوير بعد مرور سبع سنوات على اعتمادها. ويتوقف الامل في اكتمال سوق الصرف في العراق ونضجه على مدى استعداد الاطراف ذات العلاقة لفحص هذه العملية بمهنية تسمح بترصين العلاقات المالية الدولية للقطاع الخاص والارتقاء بالعمل المصرفي والصيرفة المركزية معا".

الطاقة الكهربائية والاستثمارات المتوقعة

حسين علي الحمداني

هل بدأنا عصر الخصخصة؟ بهذا السؤال الذي تردد كثيرا بعد إعلان العراق ولأول مرة في تاريخه عن سعيه لطرح مناقصات استثمارية في ميدان الطاقة الكهربائية، هذا الميدان الذي يعاني منه العراق بنسبة كبيرة جدا، وهذه المعاناة تحولت قبل أشهر ومع بداية الصيف الماضي إلى مظاهرات في مدن عدة من العراق مطالبة بتحسين أوضاع الطاقة الكهربائية.

وعلى الرغم من إن إنتاج العراق من الطاقة الكهربائية وما يستورده من الخارج هو أكثر بكثير مما كان متاحا قبل سقوط النظام عام ٢٠٠٣، إلا إن الاستهلاك ازداد أضعافا مضاعفة بفضل إستخدام أغلب العوائل العراقية للكثير من الأجهزة الكهربائية كأجهزة التكييف وغيرها ما جعل هنالك نقصا كبيرا في الطاقة الكهربائية، وهذا التطور في القدرة الشرائية للمواطن العراقي للكثير من الأجهزة الكهربائية يحتاج بالتأكيد لتطور مصاحب في إنتاج الطاقة التي من شأنها أن تغطي احتياجات هذه الأجهزة.

ويسعى العراق من خلال الجولة الأولى للتراخيص في ميدان إنتاج الطاقة الكهربائية إلى بناء أربع محطات كهربائية غازية لإنتاج ٢٧٥٠ ميغاواط كمرحلة أولى في أربع مدن عراقية في الجنوب. وما يأمله العراق أن تفتح هذه الاستثمارات الباب واسعا لإنهاء أزمة إنتاج الطاقة الكهربائية إلى جانب الاستثمارات الأخرى والجهد الذي تقوم به وزارة الكهرباء لردم الفجوة بين الإنتاج والطلب المتزايد في البلاد ومحاولة تحسين أوضاع الخدمات الكهربائية. خاصة وإن تقارير وزارة الكهرباء تؤكد حاجة العراق إلى ما يقارب من ١٤ ألف ميغاواط، فيما نجد بأن مجموع ما ينتج وما يستورد لا يتجاوز السبعة آلاف ميغاواط.

وعلى ما يبدو إن عملية طرح تراخيص الاستثمار هي فكرة وزارة النفط، ويعرف الجميع أن وزير النفط الشهرستاني يقود الآن وزارة الكهرباء وكالة بعد استقالة وزيرها كريم وحيد على خلفية احتجاجات شعبية مطلع الصيف الماضي أدت إلى أن يقدم وزير الكهرباء استقالته، وهذه الاستقالة لم تكن هي الحل الذي من شأنه أن يحل مشاكل قطاع حيوي ومهم.

وبتولي الشهرستاني وكالة الوزارة فأنه فتح باب الاستثمار في جنوب العراق معللا ذلك بأن اختيار هذه المواقع حاليا هو بسبب توفر الوقود، وأن (توفير الوقود للمحطات المستثمرة يعتمد على سياسة البلد والرقم الذي سيقدمه المستثمر لبيع كيلو واط ساعة لا يشمل قيمة الوقود وانما سعر الوقود بالسعر العالمي). وهذا يعني بأن وزارة الكهرباء سوف تشتري الطاقة المنتجة من هذه المحطات وتربطها بالشبكة الوطنية لتوزيعها، وهذا ما يمثل الحل الذي من شأنه أن يخفف كثيرا من أزمة الكهرباء في البلد. والوحدات التوليدية التي طرحت للاستثمار الأجنبي ستنصب في موقع محطة شط البصرة الغازية بواقع ١٠ وحدات بطاقة ١٢٥ ميغاواط لكل وحدة وبطاقة إجمالية قدرها ١٢٥٠ ميغاواط وهذه المحافظة بالذات تعاني كثيرا من نقص الطاقة الكهربائية، وموقع محطة السماوة الغازية بواقع أربع وحدات بطاقة ١٢٥ ميغاواط لكل وحدة وبطاقة اجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط وموقع محطة الديوانية الغازية بواقع أربع وحدات بطاقة ١٢٥ ميغاواط لكل وحدة وبطاقة اجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط وموقع محطة العمارة الغازية بواقع أربع وحدات بطاقة ١٢٥ ميغاواط لكل وحدة وبطاقة اجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط لتصل اجمالي الطاقة الإنتاجية لهذه المحطات إلى ٢٧٥٠ ميغاواط.

وبالتأكيد فإن نجاح التجربة فيما لو تحقق سيدفع بوزارة الكهرباء لتعميمها في مواقع ومحافظات أخرى، ولكن السؤال الذي يتبادر إلى ذهن المواطن العراقي يتمثل بالتسعيرة التي ستحددها وزارة الكهرباء: هل ستكون وفق رؤية المستثمر الذي يسعى لتحقيق أرباح لكونه يدير مشروعا استثماريا أم ستتحمل الحكومة العراقية جزءاً من هذه التسعيرة التي بالتأكيد ستختلف عما هو سائد الآن، خاصة وإن الوزارة أطلقت تسعيرة جديدة لم تنل القبول حتى من قبل مجالس المحافظات في العراق؟

وهنا علينا أن نؤكد بأن الاستثمار في قطاع إنتاج الكهرباء لا توجد فيه معوقات كبيرة مثل باقي القطاعات الأخرى لكون البيئة الاستثمارية متوفرة ومناسبة من خلال سعي الوزارة لتأمين عوامل نجاح المشاريع الاستثمارية من جهة ومن جهة ثانية عدم وجود تقاطعات إدارية مع وزارات أخرى، خاصة وإن هنالك تعاونا كبيرا بين وزارتي النفط والكهرباء في ما يتعلق بتأمين الوقود الكافي للمحطات التوليدية. لهذا فإن واضعي الخطط في العراق يؤكدون بأن النتائج الإيجابية لعمليات الاستثمار في ميدان الطاقة الكهربائية لن تظهر قبل عام ٢٠١٣ أو ٢٠١٤ حيث يمكن أن يحقق العراق اكتفاءً ذاتيا في الطاقة الكهربائية، خاصة وإن الهدف المعلن يحدد حاجة البلد كما أشرنا إلى ١٤ ألف ميغا واط. إن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية لرفع القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية هي الحل الأخير لوزارة الكهرباء برغم أنه متأخر جدا خاصة وأن المواطن العراقي يعتمد على القطاع الخاص المحلي ممثلا (بالمولدات الأهلية) أو اقتناء مولدات صغيرة في توليد الطاقة الكهربائية، وهو في كل الأحوال يتحمل نفقات إضافية وأحيانا تكون باهظة الثمن في سبيل الحصول على الكهرباء، وبالتالي هذا يجعلنا نستنتج بأن فرص الاستثمار في هذا القطاع ستكون ناجحة بشكل ملفت للنظر.

أسس المنهاج الوزاري والحلول للاقتصاد العراقي

إيمان محسن جاسم

هل أتضحت ملامح التوجهات الإقتصادية للحكومة الجديدة؟ وكيف يمكن لها أن تنجز برنامجها الذي تضمن ٤٣ فقرة؟ وما السبل التي ستسعى إليها لتنشيط دورة الاقتصاد العراقي؟

كل الذين تابعوا وطالعوا فقرات مبادئ وأسس المنهاج الوزاري لحكومة الشراكة الوطنية أو ما يمكن تسميته ببرنامج الحكومة للسنوات الأربع المقبلة، وجدوا بأنه لا يختلف كثيرا عن التصريحات التي سمعناها في أكثر من مناسبة خاصة في فترة الانتخابات البرلمانية التي شهدت وعودا كثيرة، وهذه الوعود تحولت اليوم لفقرات وأسس المنهاج الوزاري.

وبعيدا عن عبارات الإنشاء التي تتضمنها هكذا برامج فإننا في هذا المقال نتوقف عند الوعود الإقتصادية والتي توزعت ما بين قطاعات الصناعة والزراعة والاستثمار. فنجد في الفقرة (١٦) إشارة لأول معالجة اقتصادية عبر متابعة تنفيذ عقود النفط والغاز التي أبرمتها حكومة الوحدة الوطنية(الحكومة السابقة) مع الشركات العالمية الكبرى في مجال رفع إنتاج النفط العراقي إلى المستويات والسقوف الزمنية المتفق عليها بما يزيد من عائدات العراق المالية من ثروتنا النفطية والغازية والعمل على تنويع هذه العائدات من خلال تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، وهذا يعني فيما يعنيه لا زال البلد يعتمد كليا على واردات النفط في تأمين الموارد بنسبة قد تتجاوز الـ٩٥٪ وهذا يمثل خللا كبيرا في الاقتصاد العراقي الذي لا زال أحادي التمويل. وفي الفقرة (١٧) تحرير الاقتصاد العراقي من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص وحمايته بأنظمة وقوانين ليكون شريكا قويا في عملية البناء والإعمار. ومسألة تحرير الاقتصاد العراقي تتطلب إجراءات عدة في مقدمتها دعم القطاع الخاص وتنشيطه من جهة ومن جهة ثانية وهي الأهم بالتأكيد بأن تسعى الحكومة جاهدة لحماية هذا القطاع عبر منع الاستيراد العشوائي للكثير من السلع، إذ إن أية عملية دعم لهذا القطاع يجب أن يرافقها توفير السوق القادر على استيعاب منتجات القطاع الخاص التي تتعرض لمنافسة غير متكافئة مع المنتجات المستوردة. وهذا يؤدي بالتأكيد لاستقرار اقتصادي وتداول صحيح للعملة الصعبة التي تستخدم الآن عبر الاستيراد الكبيرة جدا من قبل القطاع الخاص ممثلا بالتجار خاصة وان الفقرة (١٨) من البرنامج أكدت على: تحقيق الاستقرار للاقتصاد العراقي وتثبيت العملة الوطنية ومنع حصول التضخم ومعالجة ظاهرة البطالة من خلال توفير فرص العمل في القطاعين الخاص والعام وهذا الاستقرار يحتاج بالتأكيد لفعاليات اقتصادية نشطة من شأنها أن تحقق طفرات في اقتصادنا، وبرغم إن البعض من الاقتصاديين يتبجح بالقول بأن الإقتصاد العراقي لم يتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وعدم التأثر ناجم ليس من كون الإقتصاد العراقي قويا لهذه الدرجة، بل متأت من إننا لم نرتبط بعد بالاقتصاد العالمي وتداعياته علينا وبالتالي وجدنا اقتصادنا بعيدا عن الهزات العالمية.

أما الفقرة (١٩) فكانت صريحة جدا بقولها"الجانب الصناعي يعاني من تخريب وإهمال وبحاجة إلى ستراتيجية جديدة". فما هي الستراتيجية التي ستتبعها الحكومة في معالجة وضع القطاع الصناعي العراقي بشقيه العام والخاص؟ وقد يكون القطاع الخاص قد أوجد بعض الحلول والمعالجات بطرق مختلفة، فإن القطاع العام لا زال يعاني من عدم إيجاد هذه الحلول للكثير من المصانع الكبيرة منها والصغيرة وذات الأبعاد الإقتصادية كبيرة كمعامل الحديد والصلب والطابوق والصناعات الكهربائية وغيرها من المعامل والمصانع المنتشرة في عموم البلد، وربما تكون (الخصخصة) أحد الحلول المطروحة لتجاوز مشكلات القطاع الصناعي. أما في الجانب الزراعي الذي تناولته الفقرة (٢٣) تفعيل توجهات الدولة بالاهتمام بقطاع الزراعة، باعتبارها موردا مهما لدعم القطاع الإقتصادي بما يوفر فرصة لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل، وتحسين للبيئة والمناخ، من خلال مبادرات دعم البحث العلمي واستقدام شركات الخبرة العالمية في مجال الزراعة والتطوير الزراعي وفق أسس علمية.

والفقرة (٢٤) مواصلة الجهود المبذولة في مجال استخدام الأنظمة الحديثة في الري والزراعة والاستثمار الأمثل لمواردنا المائية وإستصلاح الأراضي. في هاتين النقطتين نجد بأن الحكومة السابقة سعت في مجال استثمار الخبرات الأجنبية واستقدمت عددا من الخبراء الفرنسيين بغية تطوير القطاع الزراعي في البلد، من جهة ثانية سعت للحد من شحه الموارد المائية عبر استخدام نظم ري حديثة واقتصادية لكن المشكلة الأكبر التي ستواجه القطاع الزراعي تتمثل في استصلاح الأراضي وسط موجة الجفاف والتصحر والملوحة التي يعيشها الكثير من مناطق العراق سواء الجنوبية أو الغربية أو حتى الشرقية منها خاصة وان بعض التقارير إن التصحر وصل إلى محافظة واسط القريبة من بغداد.

وما يمكن استنتاجه بأن أسس المنهاج الوزاري للسنوات القادمة خصص (٨) فقرات للجوانب ذات الطبيعة الاقتصادية ووضعها في الخانة الثانية من الأولويات بعد إفراد الفقرات الـ١٦ الأولى لجوانب الأمن والمصالحة وتعزيز الديمقراطية والوحدة الوطنية وقد يكون هذا صحيحا لكون البلد يحتاج لأولويات تكون عاملا مهما من عوامل نجاح المسارات الإقتصادية التي تتعرض لانتكاسات بين الحين والآخر بسبب التداعيات السياسية والأمنية.

المتابع يجد بأن بإمكان أسس المنهاج الوزاري وخاصة ما يتعلق منها بالجوانب الإقتصادية أن تتحقق بنسبة كبيرة جدا إذا ما وجدت معالجات علمية وخبرة وكفاءة، فمن شأن هذا أن يعزز من فرص تقدم الإقتصاد العراقي نحو الأفضل.

الاقتصادي | العدد (1999) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) كانون الاول 2010

الاقتصاد العراقي وضرورة توسيع القاعدة الإنتاجية

يعاني الاقتصاد العراقي من فوضى لم تكن وليدة اللحظة ولم تكن نتيجة سياسات النظام السابق وحسب، بل هي نتاج سياسات اقتصادية خاطئة اتخذتها وسلكتها النظم السابقة منذ ستينات القرن الماضي أي ما يقارب نصف قرن من التراكمات.

ولقد ظهرت بوادر هذه الفوضى مع ما صاحبها من ارتباك في الاقتصاد عندما سقط النظام السابق الذي خلف لنا صناعة وزراعة محطمة إضافة إلى التضخم الكبير في قطاع الخدمات.

ميعاد الطائي

وتأتي هذه الفوضى من عدم وجود خطط تنموية باطار علمي صحيح يحقق نتائج ايجابية من اجل نهوض ونمو هذا الاقتصاد الذي عانى من الإهمال بسبب الحروب المتعاقبة التي خاضها هذا البلد في زمن النظام السابق وما تبعها من تدمير للبنية التحتية بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ من قبل القوى الخارجية والإرهاب ما أدى إلى انهيار ركائز الاقتصاد العراقي الصناعية والاقتصادية والزراعية والتجارية حتى صار العراق يستورد جميع المستلزمات اللازمة كالمنتجات والسلع الصناعية وحتى اللحوم والخضار صار يستوردها من دول الجوار بغياب كامل للنشاطات الصناعية والزراعية في البلاد.

وتسبب كل هذا في جعل الصناعة العراقية صناعة هامشية غير قادرة على المنافسة وعاجزة عن الدخول إلى الأسواق الإقليمية.وهذا ينطبق أيضاً على الزراعة التي أصيبت بتدهور كبير في البنى التحتية كنتيجة طبيعية لارتفاع تكاليف المنتوج الزراعي المحلي وارتفاع الوحدة الواحدة من هذا المنتوج وبالتالي لا يستطيع المنافسة قياسا بأسعار المنتوج الزراعي الذي يدخل لنا من الدول المجاورة.

ومن البديهي ان تؤثر هذه المؤشرات الخطيرة على القطاع الزراعي ما أدى إلى انهياره بصورة تامة وتوقف عجلة الإنتاج في هذا المجال الأمر الذي جعل الحكومة تعتمد بصورة رئيسة على النفط في توفير الإيرادات المالية.

يستطيع المتابع لمشاكل الاقتصاد العراقي أن يكتشف إنها شملت ميادين كثيرة ولكننا هنا نريد ان نسلط الضوء على أهم المشاكل في الجانب الزراعي لما يشكله هذا الجانب من أهمية كبيرة حيث ان تأثيره كبير على الأمن الغذائي للمواطن إضافة إلى تأثيرات أخرى أهمها البطالة التي يسببها توقف هذا الجانب من الاقتصاد حيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة عن العالم،إن زهاء ٩٠٠ مليون إنسان اي ما يعادل ٤/٣ فقراءه يعيشون في المناطق الريفية من جراء البطالة.

ومن الجدير بالذكر ان البطالة صارت إحدى التحديات أمام الحكومات التي تحكم العراق ولقد تم امتصاص جزء كبير منها عن طريق الوظائف الأمنيّة والعقود الوقتية وشبكة الحماية الاجتماعية، لكن المشكلة لا تزال قائمة لعدم استغلال الموارد البشرية بشكل كفوء.

ومن المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي في العراق قلة مياه الري والتصحر وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة وحاجة الفلاح للتوعية العلمية والتكنولوجية والحاجة لاستخدام المكننة الحديثة والخبرات التي تواكب العصر إضافة إلى مشاكل التوزيع والتسويق والتجارة وقلة الطرق ما يحول دون الربط بين الريف والمدينة.

وكل هذه المشكلات ساهمت في توقف عجلة الإنتاج الزراعي الأمر الذي ادى إلى اعتماد السوق العراقية على المنتوج الزراعي القادم من دول الجوار.

ولو أردنا ان نبحث في اصل هذه المشكلات ومشكلة المياه على سبيل المثال والاختلافات الواردة فيها مع تركيا نجد ان هذا الدولة لديها اتفاقيات مع الدول المتشاطئة معها عدا العراق، وهذه مشكلة قديمة منذ نشوء الدولة العراقية ولكن الحكومة العراقية لديها وزارة خاصة بالري والموارد المائية وكان عليها ان تعالج هذه المشكلة لتكون لدينا اتفاقيات مع جميع الدول المتشاطئة معنا بخصوص النسب الواردة منها إضافة إلى نسبة التلوث في المياه التي تأتينا من دول أخرى مثل إيران وسورية وكل هذه ملفات تحتاج إلى الحلول النهائية والجذرية من اجل ان تسهم في زيادة نسبة الأراضي المزروعة في العراق من خلال زيادة نسبة المياه العذبة التي تدخل إليه.

اما مشكلة التصحر فيكفي ان نعرف إن العراق يفقد ٥٪ من أراضيه كل عام نتيجة زحف الصحراء وارتفاع ملوحة المياه، ولا بد هنا من الاستعانة بالدول ذات الخبرة بهذا الجانب كون المشكلة دولية يعاني منها العالم بصورة واسعة ومع قلة الخبرات العراقية يصبح من الضروري فتح آفاق مع الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها الطوال.

أما بالنسبة لاستخدام التكنولوجية الحديثة والمكننة الزراعية فنجد ان الحكومة العراقية أطلقت في ٢٠٠٨المبادرة الزراعية وخُصصت لها ٥٠٠ مليون دولار، كما تم إطلاق عمليات الإقراض للفلاحين والمزارعين وبتسهيلات كبيرة هي الأضخم في جميع أنحاء العالم، وهي قروض من دون فوائد، والتسديد على فترات طوال وبروتين بسيط، وتم تزويد الفلاح بالأسمدة بكل أنواعها وبأسعار مدعومة من الحكومة، أي أقل من كلفة شرائها، إضافة إلى المكننة الزراعية وبيعها بالأقساط ومن دون تحميل عبء على المزارعين، وحتى المحاصيل يتم شراؤها من الفلاح بأسعار مضاعفة عن السوق، كشراء التمور من الفلاح والحنطة والشعير والرز.

ولكن نتساءل: لماذا لم تأت كل هذه الإجراءات بنتائج ايجابية ملموسة؟ يعتقد البعض ان الفساد المالي والإداري قد ساهم في ضياع جهود الحكومة في تحقيق أهداف المبادرة الزراعية.

ومن الجدير بالذكر هنا ان نقول: ان من اهم المعالجات للمشاكل الاقتصادية بصورة عامة هو حسن توظيف القدرات المالية التي يمتلكها الاقتصاد العراقي بعيدا عن الهدر في المال العام والفساد والتبذير وصرفها في المكان المناسب الذي يعمل على تنمية المجتمع والاقتصاد في ذات الوقت.

في الختام نقول: ان الحاجة قائمة إلى إطلاق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية وإتباع سياسات اقتصادية ومالية وتجارية وتوفير مناخ وعوامل تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية لكي نعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية للبلد لسد حاجة المواطنين وتوسيع قاعدة الصادرات بما يسهم في التقليل من اعتماد العراق على العائدات النفطية كمورد رئيس ووحيد للدخل الوطني.

تطورات الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة

ترجمة/ عادل العامل

كان هذا العام هو الأفضل على الإطلاق بالنسبة لصناعة الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة، مع أن التمويل يبقى شحيحاً بالنسبة لمشاريع البليون دولار المطلوبة لهذه الصناعة من أجل أن تكون لها أرضية لدى بلدان قيادية عالمية مثل ألمانيا، كما جاء في هذا التقرير لمراسلِي وكالة رويترز، (مات ديلي وسارة ماكبرايد). فمن أجل أن يصعد القطاع الشمسي في الولايات المتحدة من تكنولوجيا السقف المضافة إلى مستوى محطات طاقة الوقود الأحفوري، تحتاج البلاد إلى بناء محطات كبيرة تغطي مئات الأكرات acres(الأكر يساوي قرابة أربعة آلاف متر مربع)، وكل واحدة يمكن أن تكلف بليون دولار، وهو مبلغ ضخم بالنسبة لتمويل صناعة ناشئة،

حتى مع حوافز الحكومة الأميركية.

"ولأن سوق الدَين هزيلة الحال الآن، فإن من الصعب جداً العثور على مقرضين يكونون قادرين أن يقرضوا لأجلٍ طويل"، على حد قول سكوت فرير، رئيس موظفي عمليات (أبينغوا سولار)، التي لديها محطتان أميركيتان كبيرتان تحت التطوير.

وقبل مدة قصيرة فقط، ثارت شكوك بشأن المحطة الشمسية الحرارية الأكبر التي تحت التطوير، وهي محطة ذات غيغاواط واحد one-gigawatt اقترحتها في بلايث بكاليفورنيا شركة (سولار ترَست أميركا)، وقد حذّرت الشركة من أن طلبها لضمانات قرض حكومي أميركي يأخذ وقتاً أطول مما هو متوقع.

إن المبيعات الشمسية الأميركية في طريقها لأن تصل إلى غيغاواط واحد هذه السنة، وهو ما يساوي مفاعلاً نووياً واحداً. وفي الوقت الذي يتفاءل فيه صانعو الألواح الشمسية ومطوّرو المشروع بأن تستطيع البلاد أن تُصبح قائدة العالم بحلول منتصف العقد القادم، تبقى الصناعة الأميركية وراء بعض نظيراتها إلى حدٍ بعيد، خاصة نظيرتها في ألمانيا.

وعالمياً، يمكن توقّع أن تصل الإنشاءات الشمسية إلى ١٤ غيغاواط هذه السنة. وفي الأقل، فإن نصف ذلك سوف يدخل في ألمانيا، حيث اندفع المطوِّرون لإقامة المشاريع قبل أن تُخفَّض الحوافز المالية.

ولدى الحكومة الأميركية برنامجان لمساعدة الصناعة: منحة نقدية تدفع ٣٠ بالمئة من تكاليف المشروع من أجل محطات تحت الإنشاء عند نهاية كانون الأول الحالي، وبرنامج ضمانات قروض يغطي ٨٠ بالمئة من تكاليف المشروع.

وقد تذمر مقدمو طلبات ضمانات القروض من أن العملية مطوَّلة جداً وغير واضحة، ولا تؤدي إلا إلى مقدار ضئيل من فوز المشاريع بالموافقة، وهم، كما قال المدير التنفيذي لترست سولار، في حاجة إلى منحة نقدية.

وفي الصيف الذي مضى، فازت أبينغوا بضمانات قرض مقداره ١،٤٥ بليون دولار لمحطتها الشمسية ذات الـ٢٨٠ ميغاواط في غيلا بأريزونا. ويقوم المنظمون بتصفح طلبات لمشاريع أخرى، بما فيها مجموعة من المحطات في كاليفورنيا التي ستوفر أكثر من أربعة آلاف ميغاواط من القوة الكهربائية.

ويقول خبراء إن من غير المرجّح أن يتم إنشاء جميع المشاريع المقترحة مستقبلاً، لأسباب منها تكاليف التمويل المرتفعة. فالمصرفيون عموماً يفضلون مشاريع أصغر، وأقل مخاطرةً وقروضاً أقصر أجلاً من آجال الـ ٢٠ عاماً التي تحتاجها المحطات الشمسية نموذجياً، وحتى لو كانت المصارف الكبيرة راغبةً في القيام بذلك، فإن معدلات فائدة الاقراض لديها تناهز الـ ٨ بالمئة، أي ضعف المعدل الحكومي تقريباً.

مع هذا، فإن بعض المصرفيين يقولون إن المطوّرين ظلوا، وهم يتطلعون إلى إبقاء البرنامج الحكومي المفضل حياً، يبالغون في صعوبات الاصطفاف للحصول على تمويل مصرفي. وقد أصر جوناثان يلين، مدير تمويل البنية التحتية والمشاريع في مصرف دوتش على القول: "إن هناك تمويلاً للمشاريع التجارية في المتناول، والطاقة المتجددة تجتذب نصيباً كبيراً ومتنامياً من الرأسمال المتيسر".

كما أن تآكل أداة تمويل أساسي أخرى، وهي سوق ضريبة الملكية tax equity، خلال الأزمة المصرفية، قد جفف بُركة الرأسمال المهمة للمشاريع. ففي تلك السوق، تبيع الشركات المطوِّرة للمشاريع انخفاضات الضرائب الأميركية المستقبلية على الطاقة المتجددة لشريك مالي يستعمل بدوره تلك الائتمانات لفاتورة ضرائبها. وبواسطة التسديد التام مسبقاً لمنفعة الضريبة، يوفر القطاع المالي للمطورين النقد لبناء المشاريع. وفي الوقت الذي تعافت فيه المصارف الرئيسة من أسوأ ما في الأزمة الأخيرة، فإن شهيتها تبقى جزءاً مما كانت عليه في عام ٢٠٠٧. وكان الاثنان من أكبر اللاعبين في السوق في ذلك الوقت هما ليهمان برودَرز، وهي منتهية الآن، و(المجموعة العالمية الأميركية) الضامنة، التي احتاجت إلى كفالة إنقاذ مالية bailout وقامت بتخفيض عملياتها بشكل حاد.

إن ضريبة الملكية آخذةٌ بالبروز الآن مرةً أخرى وستنمو أكثر، خاصةً والصانعون الشمسيون يستمرون في تخفيض التكاليف المتعلقة بالأجهزة، وفقاً لقول أحد المديرين التنفيذيين."فنحن لدينا نموذج دارٍ في عالم البلدان التي تدفع كثيراً من أجل الطاقة الشمسية"كما قال أريك عافتر، رئيس العمليات الأميركية لشارب سولار، وهي إحدى وحدات (ألكترونيات شارب). وأضاف: إنه وقد خرجت الولايات المتحدة من الكساد"وضريبة الملكية تبحث عن مكان آمن تقف فيه، فإن المال سيغمر المجال الشمسي".

ويمكن القول إن (الشمسية أولاً First Solar)، وهي صانعة وحدات شمسية كهربائية ضوئية خفيفة الغشاء، تمتلك أكثر من اثنتين من غيغاواط محطات الطاقة الشمسية على لوحة الرسم، لكن الشركة، ومقرها في تيمب بأريزونا، لن تطور تلك المحطات حتى يكون لديها مشترٍ في الوضع الملائم. وهذه الشركة، وهي المنتجة الأقل كلفةً للوحدات الكهربائية الضوئية التي تحوّل ضوء الشمس إلى كهرباء، قد موّلت بالفعل إنشاء أكبر محطات البلد الكهربائية الضوئية، لكن شركة (الشمسية أولاً) لا تخطط لتمويل إنشاء محطات أخرى، مثل محطة الأغوى غالينت ذات الـ٢٩٠ ميغاواط المخطط لها في أريزونا.

Reuters

الاقتصادي | العدد (1999) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) كانون الاول 2010

المرصد الاقتصادي

سيارات التاكسي الصفراء تنتشر في شوارع بغداد

من وسائل النقل المعروفة سيارات الاجرة التي تنتشر في عموم المدن والقرى والارياف على حد سواء لحاجة الناس الماسة لها في حلهم وترحالهم بين منطقة واخرى،الا ان ما نلاحظه في الآونة الاخيرة انها غزت شوارع بغداد وجميع المدن العراقية بشكل ملفت للنظر خاصة سيارات الاجرة ذات اللون الاصفر او الذي يدعى بـ(البرتقالي المصفر).. وقال صبري وادي سائق سيارة اجرة في بغداد: ان سيارات الاجرة تغيرت الوانها من زمن لآخر وهي وإن حافظت للونيها الاثنين الابيض والبرتقالي لمدة طويلة من الزمن نجدها في زمن الفوضى بعد احداث نيسان 2003 اصبحت سيارة الاجرة لجميع الالوان

بغداد/ علي الكاتب

، وماعدنا نفرق بينها وبين السيارات الخصوصي الا من خلال اللوحة الكهربائية الصغيرة التي توضع على (قمارة)السيارة او على (الدشبول) وتحمل دلالة سيارة الاجرة او (TAXI).

واضاف: برغم زيادة اعداد السيارات المختلفة التي تنتظم في طوابير شتى في الزحامات المرورية وصعوبة عمل صاحب سيارة الاجرة في تلك الزحامات وحصول الكثيرين من المواطنين على سيارة او اكثر بسبب ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن العراقي برغم ارتفاع اسعار السيارات الحديثة بنحو كبير،حيث لم نعد نرى بيتاً ليست فيه سيارة او اثنتان من جانب،وتفضيل بعض المواطنين ركوب الباص الصغير (الكيا) من جانب آخر،إلا أنه لا يزال هناك طلب على شراء سيارة التكسي والعمل بها في شوارع بغداد برغم ذلك كله،لان آفاق هذه المهنة قد اتسع ليستوعب عشرات بل مئات السيارات العاملة في شوارع عدة في العاصمة بغداد.

وتابع: ان من اهم الاسباب وراء ذلك ان معظم سيارات الاجرة الصفراء من الموديلات الحديثة،اذلم تعد تلك السيارات منحصرة في نوع واحد وبسيط من السيارات بل هناك سيارات فخمة حديثة تطلى باللون الاصفر حاليا والتي تحمل مزايا التبريد او التدفئة وجميع سبل الراحة والمواصفات الحديثة والمتطورة المتوفرة في السيارات الحديثة ما يجعل المواطن يفضل ركوبها غير مبالٍ ان ارتفعت الاجرة بعض الشيء.

فيما قال احمد مكي سائق تكسي في بغداد: ان الاجرة التي نفرضها على تنقل الركاب معقولة برغم ان سياراتنا من الطراز الحديث ٢٠١٠ واستهلاك كمية من البنزين لسير المركبة مسافات طوال بسبب الزحامات وغلق العديد من الطرق الرئيس والفرعية وارتفاع اسعار قطع الغيار في الاسواق وما تستهلكه سيارة الاجرة كثيرا على وجه الخصوص، وهو ذاته الامر الذي يشجع المواطنين على ركوب سيارات الاجرة،ولعل اللون الاصفر للسيارة عامل جاذب للركاب الذين تستهويهم ركوبها بخلاف اللون السابق الذي اراه تقليدياً وغير جاذب للركاب.

سوسن صالح موظفة في هيئة السياحة قالت: ان سيارات الاجرة الصفراء اصبحت وسيلة ناجحة لجذب الركاب فالسيارة ذات لون جميل وبراق ومناسب لاجوائنا وشوارعنا كما ان السيارات الصفراء هي من الموديلات الحديثة على خلاف غيرها من سيارات الاجرة الاخرى وهي مريحة للتنقل بين منطقة واخرى،خاصة في وجود الزحامات المرورية الخانقة في وسط بغداد والاجواء الحارة صيفا وباردة وممطرة شتاءً.

واضافت: ان المبادرة الجيدة التي اطلقتها مجالس المحافظات لاستقطاب الكثير من الشباب العاطلين عن العمل واعطائهم سيارات الاجرة الصفراء وتشغيلهم خطوة تستحق الاشادة في الالتفات لابنائنا العاطلين من خلال مشروع توزيع آلاف السيارات ألاجرة الحديثة على المواطنين خاصة الشباب العاطلين عن العمل وبالتقسيط المريح ولفترات طوال نسبيا تمكنهم من سداد الاقساط بحرية تامة.

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى محمد | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: محمد حنون

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

اقتصاديات

بطالة حملة الشهادات العليا

■ عباس الغالبي

تعج المؤسسة التعليمية بالكثير من المفارقات بعضها وليدة ظروف مابعد عام ٢٠٠٣ والبعض الاخر حصيلة تراكمات تقاليد وضوابط وقوانين كاندة سائدة في زمن النظام السابق وكرست بعد عام ٢٠٠٣.

ولعل من هذه المفارقات التي تحمل بعداً اقتصادياً مثلما تحمل بعداً ادارياً وفنياً هي ظاهرة بطالة حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه، في وقت تنشطر الجامعات العراقية على نفسها كل عام دراسي في مشهد يطلق عليه الدراسات المسائية التي تعد كليات اخرى مرادفة بنفس الكادر التدريسي للدراسات الصباحية، وبذات الوقت تقف طوابير من حملة الماجستير والدكتوراه على ابواب الجامعات والوزارة طلباً للتعيين من دون جدوى.

هذا المشهد المرتبك اصبح تحدياً امام الوزارة الجديدة، حيث ان اعداد الطلبة المتزايد عاما بعد عام يجعل الكليات والجامعات الحالية غير ذي جدوى في استيعاب هذه الاعداد المتزايدة، الامر الذي يجعلهم ينصرفون للدراسات المسائية والكليات الاهلية، مايثقل كاهل العائلة العراقية ولاسيما العوائل ذات الدخل المحدود.

> **لكن من الاجدى ان يصار الى اعداد دراسة علمية تستقصي أعداد الطلبة المتدفقين للجامعات، فضلا عن اعداد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا مشفوعة بحاجة البلد التنموية والاعمارية والخدمية من مختلف الاختصاصات سعياً لبلورة رؤية دقيقة من شأنها معالجة هذه الظاهرة التي أخذت بالتفاقم خلال السنوات الثلاث الاخيرة**

وازاء هذه الجدلية لابد لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ان تسعى من خلال ستراتيجيتها الجديدة ان تعمد الى معالجة هذه الظاهرة من خلال التوسع في فتح الكليات والجامعات الجديدة سعياً لاحتواء الاعداد المتزايدة للطلبة ولاسيما من ذوي الدخول المحدودة وممن يعيشون تحت مستوى خط الفقر هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحد من بطالة حملة الشهادات العليا.

ولكن من الاجدى ان يصار الى اعداد دراسة علمية تستقصي أعداد الطلبة المتدفقين للجامعات، فضلاً عن اعداد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا مشفوعة بحاجة البلد التنموية والاعمارية والخدمية من مختلف الاختصاصات سعياً لبلورة رؤية دقيقة من شأنها معالجة هذه الظاهرة التي أخذت بالتفاقم خلال السنوات الثلاث الاخيرة، وخاصة في ظل الوزارة المنتهية ولايتها التي لم تعالج هذه الظاهرة التي غدت ملمحاً بارزاً من ملامح االجامعات العراقية والتي تحمل مثلما نوهنا بعداً اقتصادياً واضحاً.

ونود ان نشير هنا الى ان الجامعات العراقية التي تعاني من الترهل في مفاصل عدة بحاجة أولاً الى اعادة هيكلة ادارية لان الكثير من رؤساء الجامعات والعمداء ولاسيما في جامعات بغداد ليسوا من الكفاءات العلمية والادارية، حيث أتت بهم تداعيات الوضع المحاصصي والحزبي، ماجعل تلك الجامعات تسير من دون ستراتيجيات من شأنها ان ترتقي بالمنهج والاستاذ والطالب، ولم تعالج في الوقت عينه الظواهر المستشرية في الوسط الجامعي ومنها ظاهرة حملة الشهادات العليا موضع البحث، وظلت تسير برتابة يؤطرها التنازع على المواقع والمناصب بدعم واضح ولافت للنظر من احزاب وكتل سياسية خدمة لمصالح معروفة هي الحصول على المغانم العلمية كالشهادات والدرجات العلمية من دون كفاءة وقدرة، وهذه مسألة غاية في الخطورة عندما يوظف العلم لمصالح حزبية وسلطوية وشخصية، الامر الذي يجعل الوزارة الجديدة امام تحديات ليست بسيطة، بل معقدة وبعضها تحتاج الى رؤية علمية متخصصة قادرة على تشخيص مواطن الخلل ووضع العلاجات الناجعة الكفيلة بمشهد جامعي خالٍ من الظواهر والمفارقات بعيداً عن التأثير السياسي.

abbas.abbas80@yahoo.com